جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية BADR) وكالة المدية.

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: مالية وإدارة المخاطر

إعداد الطالبتين:

- العمراوي نصيرة
- بلحسين جميلة

إشراف الدكتور:

مزيود إبراهيم

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: سعداوي موسى	جامعة المدية	رئيسا
الدكتور: مزيود إبراهيم	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
الدكتور: بوعرعار أحمد شمس الدين	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإكمال المشوار الدراسي وأنعم علينا بفضله ورحمته ويسر لنا أمورنا وأتمها بخير، ليتجسد جهدنا في هذا العمل الذي نتمناه أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه.

فإننا نتقدم بخالص الشكر والعرفان للأستاذ المشرف * مزيود إبراهيم* والذي سخر جهدا لمساعدتنا في إنجاز هذا العمل، وعلى المجهودات التي بذلها طيلة السنة من خلال متابعة العمل.

كما نتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كافة موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية لما قدموه من مساعدة في مجال الدراسة.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا على إنجاز هدا العمل المتواضع

- إلى روح أبي الذي لازال حيا فينا برغم موت السنين.
- إليك يا رمز الحب والوفاء، إليك يا رمز التضحية والعطاء، إليك يا أكبر قلب في هذه الدنيا، أمي الغالية أطال الله في عمرها ومتعها بالصحة والعافية.
- الى كل إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه:مصطفى، يوسف، موسى، حدة، نعيمة،
- رشيدة و زوجها "بوجمعة" وابنيها" لقمان ومعتصم بالله".
- و لكل أفراد عائلة: العمراوي، سدراتي، رميدي، دراوسي، شرفي، بلوط، ميساوي،
- حمداني، بوثرية،كل واحد باسمه.
- إلى كل من علمني كلمة حق و دين وعلم مشايخنا الكرام:عبد العزيز،عبد الناصر،عبد القادر،وإلى الأخ:عبد السلام.
- إلى من شاركتني في انجاز هذه المذكرة صديقتي :جميلة.
- إلى كل من قلت لهم أنهم أصدقائي وأننا على درب الصداقة باقون: حفيظة، عقيلة، فاطمة، حياة، سعاد، حفيظة، عائشة، ريمه...
- إلى كل الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الجامعي
- إلى كل باحث و طالب علم الكلمة أهدي ثمرة جهدي.

نصيرة

الإهداء

إلى من عطرت أنفاسه الزمان والمكان فكان نورا و رحمة للعالمين...إلى النبي

وحبيبي وقرة عيني عليه أفضل الصلاة و أتم التسليم...

إلى النبع الصافي، إلى شجرتي التي لا تذبل، إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين إلى التي تغمرني بحنانها

فتزرعني في حدائق قلبها، تحرسني بعيونها وتحميني من نوائب الدهر وأوجاعه

إلى قرة عيني أمـــــــي الحبيبة أمدها الله بالصحة والعافية...

إليك يامن أنت أغلى من نفسي، وأحب إلي من روحي التي تسري في جسدي يا من أجد عنده سعة الصدر

إلى سندي في هذه الحياة يا من زرعت في طموحا صار يدفعني نحو الأمام إلى مستقبل ناجح

إلى أبي العزيز أمده الله بالصحة والعافية...

إلى أعمدة ومصابيح بيتنا إخوتي: عيسى، عبد الغاني وزوجته،

محمد وزوجته وابنه الغالي لقمان.

إلى أزهارها أخواتي: نصيرة، رتيبة، زهرة وزوجها والبرعمتين: وسام، آية.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى أعز صديقاتي: سلمى، صبرينة، آسيا، سعاد، حفيظة، سهام،مريم.

إلى من شاركتني في هذا العمل: نصيرة.

إلى كل من طلب العلم و سعي وراءه، إلى كل أستاذ علمني وكل معلم وجهني، حفظكم الله وجزاكم

كـــــــل خير.

جميلة


الفهرس

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الأشكال و الجداول	
الملخص	
المقدمة العامة	أ – و
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التدقيق	03
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق	03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق	05
المطلب الثالث: فروض التدقيق	08
المبحث الثاني:عموميات حول التدقيق الداخلي	12
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي	12
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	14
المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي	16
المبحث الثالث: معايير، تقنيات وأدوات التدقيق الداخلي	19
المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي	19
المطلب الثاني: تقنيات التدقيق الداخلي	23
المطلب الثالث: أدوات التدقيق الداخلي	25
المبحث الرابع: التدقيق الداخلي في المصارف	29
المطلب الأول: طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف	29
المطلب الثاني: أسس التدقيق الداخلي في المصارف	30
المطلب الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف	31
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: أساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية	

تمهيد	34
المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية	35
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية وتصنيفاتها	35
المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية	38
المطلب الثالث: أهمية و أهداف إدارة المخاطر المصرفية	40
المبحث الثاني: عمليات إدارة المخاطر المصرفية	43
المطلب الأول: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية	43
المطلب الثاني: أساليب و خطوات إدارة المخاطر المصرفية	45
المطلب الثالث: العناصر الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية	46
المبحث الثالث: التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر المصرفية	48
المطلب الأول: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية	48
المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر المصرفية	49
المطلب الثالث: مراحل تدقيق إدارة المخاطر المصرفية	51
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المدية.	
تمهيد	54
المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	55
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	55
المطلب الثاني: مهام وأهداف و المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية.	56
المطلب الثالث: هياكل بنك الفلاحة و التنمية الريفية.	59
المبحث الثاني: قياس المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.	65
المطلب الأول: أبرز المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة و التنمية الريفية.	65
المطلب الثاني: إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية(في مجال منح القروض).	66
المطلب الثالث: تسيير مخاطر القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.	67
المبحث الثالث:التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر(حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية).	68
المطلب الأول: الإجراءات المتبعة في التدقيق على طلبات القروض.	68
المطلب الثاني: التدقيق على المخاطر في البنك(حالة منح قرض استثمار للعميل x).	71

المطلب الثالث: دراسة البنك و تقييم القرض.	80
خلاصة الفصل.	85
الخاتمة العامة.	87
قائمة المراجع.	91
الملاحق.	

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أهداف التدقيق الداخلي	16
(2-1)	أشكال ورموز خريطة التدفق	27
(1-2)	أنواع المخاطر المصرفية الرئيسية	37
(1-3)	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة	60
(2-3)	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال	26
(3-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة المدية للاستغلال 846	64

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	التطور التاريخي لأهداف التدقيق	06
(1-3)	تقدير قيمة التداول للمستثمر سنويا	72
(2-3)	قيمة التداول خلال05 سنوات	72
(3-3)	مصاريف من رقم الأعمال	73
(4-3)	تقدير مصاريف العمال خلال 5 سنوات	73
(5-3)	مصاريف مالية أخرى	74
(6-3)	التأمين	74
(7-3)	التخفيض والاهتلاك	75
(8-3)	التدفق النقدي	75
(9-3)	اهتلاك القرض	76
(10-3)	التدفق النقدي	76
(11-3)	القدرة السنوية لسداد الأرباح	77
(12-3)	القدرة السنوية لتسديد التدفقات النقدية	77
(13-3)	جدول حسابات النتائج	78
(14-3)	الأصول	79
(15-3)	الخصوم	79
(16-3)	الدراسة عن طريق جدول حسابات النتائج	81
(17-3)	التحليل عن طريق النسب المالية	82
(18-3)	جدول تسديد القرض	83

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة وبالاعتماد على الدراسات السابقة تم إسقاط الجانب النظري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

حيث تم التوصل أن التدقيق الداخلي يعمل على تحسين فعالية إدارة المخاطر المصرفية، من خلال القيام بمسؤولياتها عن تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها حتى يتم إدارتها وتخفيف أثارها لتصبح في حدود المستوى المقبول من المخاطر.

إن التدقيق الداخلي هو المسئول عن تقييم تأكيدات موضوعية حول تقييم فعالية أنشطة إدارة المخاطر ومتابعة عمليات الرقابة عليها، فإن الأمر يستلزم ضرورة تطوير مدخل التدقيق الداخلي بالاعتماد على إدارة المخاطر.

وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى ضرورة إرساء نظام اتصال فعَّال بين إدارة المخاطر والإدارات الوظيفية المختلفة في المصرف.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر.

ABSTRACT

This study aims to identify the role of internal auditing in banking risk management. In order to achieve the objectives of this study, based on previous studies, the theoretical side was dropped on the Bank of Agriculture and Rural Development.

It was concluded that internal audit works to improve the effectiveness of banking risk management by undertaking its responsibilities to identify, assess and respond to risks so that they are managed and mitigated to the acceptable level of risk.

Internal audit is responsible for assessing objective assurance about the assessment of the effectiveness of the risk management activities and following up on their controls.

It is necessary to develop an internal audit approach based on risk management.

Keywords: Audit, Internal Audit, Risk Management



مقدمة

يشهد التدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايدا من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة، وتمثل هذا الاهتمام في نواح عديدة، يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي، مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية المؤهلة، لتمكينها من تحقيق الأهداف المرجوة بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

إذ يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام، حيث أن التدقيق الداخلي نشأ كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات وبدأ تركيزه على النواحي المالية والمحاسبية، لكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال المصرفية أوجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تتطور لتشمل جوانب التدقيق التشغيلي وتقديم الاستشارات الإدارية، مما رفع من أهمية ومساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء الإداري والمالي من خلال دعم المؤسسات المصرفية، وتصميم نظام فعال للرقابة الداخلية، وتقديم تأكيدات موضوعية حول تقييم فعالية أنشطة إدارة المخاطر.

ويمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية، والتقويم الذاتي لها ووضع الإجراءات الرقابية لها مما يساهم في تجنب وتقليل أثر تلك المخاطر، ذلك باعتبار أن إدارة المخاطر هي عملية ديناميكية، حيث تقوم المؤسسة بالتقييم الدوري لفعالية سياساتها وإجراءاتها فيضبط المخاطر وتُجري التعديلات اللازمة، وحتى إذا تبّين من خلال التقييم بأن المؤسسة تقوم بضبط المخاطر بشكل ملائم، فإن عملية إدارة المخاطر لا تنتهي، فهي تستمر بتقييم دوري متواصل.

ويرتبط نجاح المصارف وضمان استمراريتها، ولحد كبير، بمدى الاهتمام الذي توليه لمهام وأنشطة إدارة المخاطر المرتبطة بما تقدمه من منتجات وخدمات مصرفية في ظل السوق التنافسية، ولذا أصبح ينظر إلى المراجع الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر، لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلا لذلك، خاصة بعد صدور مفهوم التدقيق الداخلي عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين والذي تضمن توسيع مهام التدقيق الداخلي لتشمل تقييم وتحسين فعالية برنامج إدارة المخاطر.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية في السؤال المحوري التالي:

كيف يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ على أي أساس يتم تقدير المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟ وما أساليب إدارتها؟
- ✓ فيما يتمثل الدور الذي تؤديه وظيفة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟ وهل يوجد ترابط بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؟
- ✓ هل يتوقف دور المدقق الداخلي عند إعداده للتقرير النهائي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

الفرضيات:

وللإجابة على هذه الأسئلة وضعنا فرضيات وهي كالآتي:

- ✓ يتم تقدير المخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال أبعاد ثلاثية تتمثل في: حجم المخاطر، مدة المخاطر، احتمالية حدوث هذه المخاطر، وتتمثل أساليب إدارة المخاطر في المصارف في: تجنب المخاطر أو السيطرة عليها أو تحويلها.
- ✓ الدور الذي تؤديه وظيفة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتمثل في كشف المخالفات المصرفية باكتشاف الأخطاء في القوائم المالية، من خلال إتباع كافة الإجراءات الكفيلة بمنع المخاطر من خلال تقديم، تقييم وفحص التقارير المالية، ويوجد ترابط بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر يكمن في اعتماد إدارة المخاطر في بناء قراراتها على توصيات واقتراحات تقرير المدقق الداخلي.
- ✓ لا يتوقف نشاط المدقق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند إعداد التقرير النهائي بل تكون هناك متابعة لمدى تطبيق التوصيات والمقترحات التي نص عليها التقرير

الدراسات السابقة:

بعد قراءتنا الأولية للموضوع قصد الإحاطة به لم نقف على أي دراسة تناولته بصفة كاملة وبالتفصيل لكن هذا لا يستدع وجود دراسة تناولت جانبا من جوانبه و لعل أبرزها:

- ✓ **دراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان (2012)** بعنوان : " أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي" مذكرة ماجستير

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية ووجود تعاون بين قسم التدقيق وإدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وأيضا أن التدقيق يساهم في تقويم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية وأهم التوصيات المقدمة هي ضرورة تنظيم المصارف لدورات تدريبية للمدققين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية ومواجهتها وتقييمها وكذلك اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها حتى يتسنى لهم أداء مهامهم بكفاءة.

- ✓ **دراسة محمد باسو (2013)**بعنوان: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، مذكرة ماستر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف في الجزائر عامة وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة، مع تبيان أهمية وأهداف التدقيق الداخلي في البنوك، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود وعي لدي المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف، كما يدرك وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، كما خلصت أيضا أن دور المدقق الداخلي ليس تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يكمن في تقديم استشارات وتوصيات بشأن إدارة المخاطر، ومن أهم التوصيات التي تم الوصول إليها: زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر، وزيادة اهتمام بقدرة المدققين الداخليين، وكذلك استقلالية المدقق الداخلي.

- ✓ وما يميز دراستنا عن الدراستين السابقتين أن الدراسة تهدف إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج

أهمها: يتم تدقيق إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية في حالة منح قرض من خلال الإجراءات التالية: دراسة العناصر غير المالية ، ودراسة العناصر المالية، كما يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المعلومات المشتقة من القوائم المالية المدققة من طرف المدقق الداخلي، ليبني عليها قرارات منح القروض والتسهيلات بعد دراسة الوضعية المالية والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وأهم التوصيات التي تم التوصل إليها:استحداث قسم ادارة المخاطرة في الهيكل التنظيمي للمصرف، الذي يمكنها من وضع آليات للتعامل مع المخاطر، كما يجب على الباحثين والأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق توجيه بحوثهم ودراساتهم المستقبلية تجاه موضوع إدارة المخاطر وعلاقتها بأنشطة التدقيق والرقابة الداخلية في ضوء التطورات المتلاحقة على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والمهنية.

حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع و بلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي:

- ✓ الإطار المكاني للدراسة: تمت الدراسة على وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية.
- ✓ الإطار الزمني للدراسة: استغرقت مدة دراسة حالة منح قرض استثمار لعميل X وتتبع تسديده للقرض لمدة خمس سنوات من 2009إلى 2013.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في:

- ✓ كون أن الموضوع يدخل ضمن إطار التخصص (مالية و إدارة المخاطر).
- ✓ عدم قدرة المصارف على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها.
- ✓ يعتبر هذا النوع من أحد أهم المواضيع الحديثة.
- ✓ معرفة و تحديد المخاطر المصرفية.
- ✓ التقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة فيما يخص دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية مما يعطي الصورة الواقعية والصادقة عن حالة البنوك من خلال المراقبة والتقييم والفحص.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الدراسة من خلال تناولنا لموضوع مهم، حيث يشكل التدقيق الداخلي عنصرا هاما في كل المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها،إذ يتوقف نجاح أي مؤسسة على كيفية تقويمها وإدارتها للمخاطر، إذ أن وظيفة التدقيق الداخلي أخذت في التطور السريع، حيث بلغت مكانتها في بعض الدول موضع القيادة ووصول رأيها إلى أعلى جهة في المصرف لمساعدتها في تقويم مخاطر الإدارة، من خلال الخدمات التي تقدمها وهي خدمات التأكيد الموضوعي والخدمات الاستثمارية.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ توضيح دور التدقيق الداخلي في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر.
- ✓ التعرف على مدى التعاون والتنسيق بين إدارة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في الصارف.
- ✓ توضيح المخاطر التي تتعرض لها المصارف وأساليب إدارتها وكيفية تجنبها قدر الإمكان.
- ✓ تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات للجهات المعنية والمهتمة بدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

منهج الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية البحث، ومحاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة ودراسة صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للموضوع، أما الجانب التطبيقي فقد تم اعتمادنا على دراسة الحالة، وفيما يخص الأدوات المستخدمة في الدراسة فقد اعتمدنا على الملاحظة والمقابلة الشخصية وجمع الوثائق اللازمة (الميزانيات).

صعوبات الدراسة:

من بين العوائق التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ عدم التعاون في تقديم بعض المعلومات المفيدة في الدراسة بالبنك.
- ✓ صعوبة الحصول على الوثائق المالية نظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.
- ✓ قلة الدراسات التي تعالج هذا الموضوع.

هيكل الدراسة:

لدراسة الموضوع قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي.الذي تناولنا فيه ماهية التدقيق و كذلك تم التطرق إلى التدقيق الداخلي، مبرزين كذلك أهم التقنيات و الأدوات و المعايير التي تحكم مهنة التدقيق الداخلي، مع التحدث عن التدقيق الداخلي في المصارف.

الفصل الثاني:أساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية. تطرقنا فيه إلى كل من ماهية إدارة المخاطر المصرفية، عمليات إدارة المخاطر المصرفية، التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المدية، في الخطوة الأولى تناولنا بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم تحدثنا عن المخاطر في البنك، ثم التطرق إلى التدقيق الداخلي في المصارف كآخر خطوة.

وفي الأخير ختمنا الموضوع بملخص عام لما احتوته الدراسة والتي تناولنا من خلاله عدة نتائج مكنتنا من إبداء بعض التوصيات في هذا الموضوع.



الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد.

مرت عملية التدقيق الداخلي بعدة مراحل فمنذ ظهورها كانت عبارة عن وظيفة تسعى للكشف عن الأخطاء والتلاعبات، هذا ما أدى إلى خوف الكثير من الموظفين منها، ولكنها اليوم وبمفهومها الحديث أصبحت أداة من الأدوات التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها، حيث تعمل على تقييم أداء أنشطتها المختلفة المحاسبية والمالية والتشغيلية، وتقدم لها النصح ولهذا وجدت معايير لتنظيم التدقيق الداخلي بمختلف مجالات تطبيقه في المؤسسة وبمختلف أنواعه.

لذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى أربع مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق.

المبحث الثاني:عموميات حول التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: معايير تقنيات وأدوات التدقيق الداخلي.

المبحث الرابع: التدقيق الداخلي في المصارف.

المبحث الأول: ماهية التدقيق.

إن ظهور مهنة التدقيق وتطورها جاء كنتيجة حتمية للتطور والتوسع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية وانفصال الملكية عن الإدارة، ففي ظل هذه المعطيات تغيرت أهداف التدقيق من اكتشاف الأخطاء والتلاعب إلى إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة وإيصال نتائج عملية التدقيق والفحص للأطراف ذات المصلحة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق.

أولا: نشأة التدقيق.

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات حيث تدل الوثائق التاريخية أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم التدقيق للتأكد من صحة الحسابات العامة[1].

ويرجع أصل كلمة (Audit) إلى الكلمة اللاتينية (Auditus) التي تعني الاستماع (Audition)، والتدقيق يشير إلى ممر التفتيش واستجواب طرف آخر أو الاستماع لأجل التقييم والتقدير، فهو فحص انتقادي يهدف إلى تقييم الأعمال المتحققة، حيث كان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها[2].

وفي سنة 1700 شهدت هذه المرحلة ظهور التدقيق حيث كان يقتصر استعمالها على الملوك والحكام، وكان الهدف من ورائها الحفاظ على الثروة ومعاقبة القائمين بأعمال السرقة والاختلاس.

الفترة ما بين 1700 إلى 1850، عرفت هذه الفترة انتشار استعمال التدقيق بسبب انفصال الملكية عن التسيير فلم يعد يقتصر استعمالها على الملوك والحكام ليشمل ملاك المؤسسات والمجمعات التجارية،

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص3.

[2] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص ص17،18.

وأصبحت بذلك أهداف التدقيق منع أعمال السرقة والاختلاس، معاقبة المختلسين وكذا الحفاظ على الثروة.

الفترة من 1850 إلى 1905: شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، وبالتالي الانفصال التام بين الملاك والإدارة ما زاد من إلحاح المساهمين في الطلب على المدققين حفاظا على أموالهم المستثمرة، وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني في سنة 1862، الذي أوجب على شركات المساهمة تدقيق حساباتها من قبل مدقق مستقل.

الفترة من 1905 إلى يومنا هذا: أهم ما يميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى، وكذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق، بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي، أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق، فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ، فاكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة، بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي[1].

ثانيا: تعريف التدقيق.

1. المعنى اللغوي.

التدقيق بمعناه اللفظي (Audit) وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية (Audire) ومعناها "يستمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق [2].

2. المعنى الاصطلاحي.

هناك عدة تعاريف قدمت لوظيفة التدقيق نذكر منها:

أ. التدقيق يقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة

[1] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص19.

[2] أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2005، ص6.

القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.[1]

ب. التدقيق وبصورة رئيسية هو فحص المعلومات والبيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني[2].

ج. عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) على أنه: عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية[3].

ويتضمن هذا التعريف عدة نقاط ذات أهمية وهي:[4]

- المراجعة عملية منتظمة وذلك يعني أن اختيارات مراقب الحسابات تعتمد على تخطيط مسبق متمثل في برنامج موضوع لعملية التدقيق.
- ضرورة الحصول على القرائن وتقييمها بطريقة موضوعية ويمثل ذلك لب عملية التدقيق نظرا لتعدد هذه القرائن وتنوع المعايير المستخدمة لتقييمها.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق.

أولا: أهداف التدقيق.

إن تتبع التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومضمونه المهني يقودنا إلى ملاحظة التغيير الذي يطرأ على هذه الأهداف وبالتالي المضمون، فكان التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء وغش وتلاعب وتزوير، لكن أهداف عملية التدقيق تطورت إلى أبعد وأرقى من ذلك بتطور الحاجة المتزايدة إلى ثقة أكبر في المعلومة، ويمكن توضيح هذا التطور الحاصل في أهداف عملية التدقيق من خلال هذا الجدول:

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، مرجع سابق، ص13.

[2] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، مرجع سابق، ص20

[3] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص9.

[4] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص7.

الجدول (1-01): التطور التاريخي لأهداف التدقيق.

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التدقيق	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1850	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهم
1850-1905	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي	غير مهم
1905-1933	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطة	فحص اختياري تفصيلي	درجة الاهتمام بسيطة
1933-1940	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الأخطاء	اختباري	بداية الاهتمام بسيطة
1940-1960	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الخطأ والغش	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
1960 إلى يومنا هذا	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الخطأ والغش	اختباري	أهمية جوهرية وتركيز قوي

المصدر: عبد الفتاح الصحن ومحمد سمير الصبان، **أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص12.

انطلاقا من التطور التاريخي للتدقيق يمكن حصر أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين هما التقليدية والحديثة:

1. **الأهداف التقليدية:** وهي نوعان رئيسية وفرعية:[1]

أ. أهداف رئيسية.

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص18.

ب. أهداف فرعية (ثانوية).

- اكتشاف ما قد يؤثر بالدفاتر والسجلات من أخطاء وغش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا ومستقبلا.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.
- معاونة إدارة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- تقديم التقارير المختلفة وملئ الاستمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق[1].

2. الأهداف الحديثة أو المتطورة.

تتمثل في ما يلي:[2]

أ. مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.

ب. تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.

ج. تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

د. تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ثانيا: أهمية التدقيق

ترجع أهمية التدقيق إلى كونها وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة جهات مختلفة تستفيد من مختلف القوائم المالية التي تمت مراجعتها وتدقيقها، وتعتمدها في اتخاذ قراراتها سواء على المدى القصير أو البعيد، وكذلك رسم سياساتها واستراتيجياتها، لذا سيتم التطرق لأهمية التدقيق على أساس الجهات المستفيدة من خدماتها:

[1] خالد الخطيب وخليل محمود الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات (النظري والعملي)**، الطبعة الأولى،دار المستقبل للنشر ،عمان،2009،ص11.

[2] زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى ، دار البداية، عمان، الأردن، 2010، ص15.

1. **إدارة المؤسسة:** يفترض في إدارة المشروع أن تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص أن تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة، كذلك نجد طائفة المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة[1].

2. **المستثمرون:** يعتمد المستثمرون على القوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتوجيه مدخراتهم إلى ما يحقق لهم أكبر عائد ممكن، ولكي تكون هذه القرارات والتوجيهات سليمة، يجب أن تكون هذه القوائم على الأقل تعكس معلومات يمكن الوثوق بها، وهذا انطلاقا من تأشيرة المدقق الذي يؤكد ذلك.

3. **البنوك:** تعتمد على المعلومات المستقاة من القوائم المالية المدققة من طرف هيئة فنية محايدة لتبني عليها قرارات منح القروض والتسهيلات بعد دراسة الوضعية المالية والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة[2].

4. **الجهات الحكومية:** تعتمد على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي: التخطيط والرقابة، فرض الضرائب وتحديد الأسعار لبعض المواد المحمية، تقرير الإعانات لبعض الصناعات التي تهتم بترقيتها[3].

المطلب الثالث: فروض التدقيق.

من الملاحظ أن فروض التدقيق المحاسبي لم تحظى بنفس الأهمية التي أعطيت لفروض المحاسبة، لذلك فإن وضع مجموعة من الفروض التي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التدقيق المحاسبي ونوعية المشاكل التي تتعامل معها هو بمثابة إيجاد مجموعة من الفروض التجريبية القابلة للتطوير والتغيير حتى يمكن أن تلقى القبول العام من المهنة[4].

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص16.

[2] ليلى هيدوب ريمة، **المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأشغال في آبار (ENTP)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، 2012، ص43-44.

[3] ميلود عزوز، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2007، ص8.

[4] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص ص18،17.

ويمكن تلخيص أهم الفروض التجريبية التي تستند إليها عملية التدقيق كما يلي:

1. قابلية البيانات المالية للفحص.

ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم المعلومات المحاسبية والخطوط العريضة التي نسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها، وتتمثل هذه المعايير في ما يلي:[1]

أ. الملائمة: يعني ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين، وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.

ب. القابلية للفحص: معنى ذلك أنه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها، فإنهما لا بد أن يصلا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.

ج. البعد عن التحّيز: بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.

د. القابلية للقياس الكمي: هي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية.

2. عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة كل من المدقق والإدارة.

يفترض عدم وجود تعارض في المصالح بين المدقق من جهة وإدارة الوحدة الاقتصادية من جهة أخرى، وهو ما يعني حتما وجود قدر من التعاون بين الطرفين يساعد على إنجاز عملية التدقيق بسرعة وبسهولة[2].

3. خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية.

يقوم مدقق الحسابات بعملية التدقيق بافتراض أن القوائم المالية والمعلومات المقدمة له خالية من الأخطاء غير العادية أو التلاعب، وفي حالة عدم ثبوت هذا الفرض فإن عمل المدقق يصبح تفصيلي لكافة البيانات وليس اختباري كما هو مفترض[3].

---

[1] محمد سمير الصبان، **الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص ص30،31.

[2] عبد الفتاح الصحن وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص26.

[3] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة: الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2006، ص22.

كما يشير هذا الفرض إلى مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة وعدم مسؤولياته عن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير التدقيق المتعارف عليها[1].

4. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد (يلغي) احتمال حدوث الأخطاء والتلاعبات.

يبنى هذا الفرض على أساس وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الخطأ مما يجعل من الممكن إعداد برنامج المراجعة بصورة تخفض من مدى الفحص، ويعني هذا الفرض باستخدام لفظ احتمال أن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الخطأ ولكن لا يبعد إمكانية حدوثه، فالأخطاء مازالت ممكنة الحدوث رغم أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة[2].

5. التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال.

تعتبر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها المعيار الذي يستخدمه مدقق الحسابات للحكم على مدى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي والأداء الاقتصادي للمؤسسة، ويثير هذا مشكلة تحديد مسؤولية المدقق واعتماده على الأحكام الشخصية عندما تكون هذه المبادئ تعاني القصور أو غير موجودة أصلا[3].

6. العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل.

نجد أن هذا الفرض مستمد من أحد فروض المحاسبة وهو فرض استمرار المشروع، ويعني هذا الفرض أن مراقب الحسابات إذا اتضح له إدارة المشروع رشيدة في تصرفاتها، وأن الرقابة الداخلية سليمة فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك، والعكس صحيح،

---

[1] حمزة بوسنة، **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص15.

[2] محمد سمير الصبان ومحمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص33.

[3] محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص21.

فإذا اتضح للمراقب أن إدارة المشروع تميل إلى التلاعب في قيم الأصول، وأن الرقابة الداخلية ضعيفة، فإنه يجب أن يأخذ ذلك في الاعتبار في حرص منها في الفترات القادمة[1].

7. مراقب الحسابات يزاول عمله كمدقق فقط.

يشير هذا الفرض إلى أن المدقق يقوم بعمله كمدقق للحسابات، وذلك وفقا لما يوضحه العقد المبرم مع المؤسسة وأن يقتصر عمله على المهنة الموكلة إليه، كما يشير هذا الفرض إلى استقلالية المدقق في أداء عمله والتي تمثل له سندا في أداء عمله، فلكي يتمكن المدقق من تأكيد مصداقية الوثائق المالية والمحاسبية للزبائن يجب أن يعمل بكل استقلالية وحيادية فهو ليس خاضعا لرقابة إدارة المؤسسة ما يمنحه استقلالية معتبرة[2].

8. يفرض المركز المهني للمدقق التزامات تتناسب مع هذا المركز.

نجد أن هذا الفرض لو يوضع تحت الدراسة الشاملة، ومع ذلك فإن الالتزامات المهنية التي يفرضها مركز مراقب الحسابات قد تم الاعتراف بها إلى حد ما بقبول مستويات التدقيق المتعارف عليها[3].

وبناء على هذا الفرض يمكن تحديد المفهوم المهني للعناية المطلوبة من المدقق عند مزاولته لعمله، ويكون هذا الفرض مع الفروض السابقة أساسا قويا لتحديد مسؤولية المدقق اتجاه عمله واتجاه الزبائن واتجاه زملائه[4].

[1] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] ليلى هيدوب ريمة، **المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأشغال في آبار (ENTP)**، مرجع سبق ذكره، ص47.

[3] محمد سمير الصبان ومحمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص35.

[4] عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص45.

المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الداخلي.

سنتناول في هذا المبحث لمحة تاريخية عن التدقيق الداخلي ومختلف المفاهيم المقدمة له، وكذلك أهمية وأهداف التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي.

أولا: لمحة تاريخية عن التدقيق الداخلي.

يرجع بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة، حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي صادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA).

وفي عام 1954 تم إصدار أول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي، وعام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي على أنه مراجعة لأعمال وسجلات تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحيانا وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض.

حيث تم في عام 1974 تشكيل لجان لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي، وفي عام 1977 انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقرير بنتائج دراستها، وتم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين في سان فرانسيسكو عام 1978 وهذه المعايير التي تم إقرارها تعد بمثابة بروز مهنة جديدة.

عام 1988 وفي الأردن أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق للعمل بها.

في عام 1996 تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة التدقيق صادر عن (IIA)، تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق في عام 1999 من قبل معهد المدققين الداخليين على أنه نشاط نوعي واستثماري وموضوعي مستقل. وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي[1].

ثانيا: تعريف التدقيق الداخلي.

عرف المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخليين (IFACI) التدقيق الداخلي على أنه: "نشاط مستقل وهادف، يوفر للمؤسسة ضمانا بخصوص درجة التحكم في عملياتها، ويقدم نصائح لتحسينها، كما يساهم في خلق القيمة ويساعدا على تحقيق أهدافها من خلال عمل منهجي لتقييم عمليات إدارة مخاطر الرقابة والحوكمة وتقديم اقتراحات لتدعيم فعاليات الإجراءات المتخذة"[2].

وعرفه معهد المدققين الداخليين على أنه: "نشاط تأكيدي واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر والرقابة والتوجيه"[3].

ويعرف كذلك بأنه أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه: "نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المؤسسة لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة، وهو وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى"[4].

ويمكن أن يعرف أيضا على أنه: "نشاط تقييمي داخل المشروع لخدمة إدارته، وتقوم بها الإدارة داخل المشروع تسمى إدارة التدقيق الداخلي، ومجالها عمليات ونظم ومعلومات وأنشطة وأقسام المشروع ككل"[5].

[1] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2006 ص ص 30،31.

[2] جهاد بنور، **التوجيه الإسلامي للتدقيق الداخلي كأداة لدعم مصداقية التقارير المالية**، الملتقى الوطني الرابع حول: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 20-2013/11/21، ص2.

[3] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص33.

[4] مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2000، ص29.

[5] عبد الفتاح الصحن وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص163.

كما عرفت لجنة التدقيق بأن التدقيق الداخلي هو: "وظيفة إدارية تقوم بصفة مستقلة بتقييم كفاية وفعالية ودقة أنظمة الرقابة القائمة في داخل المنشأة ونوعية العمليات الجارية"[1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي.

أولا: أهمية التدقيق الداخلي.

نشأ التدقيق الداخلي وتطور مع تزايد الحاجة إليه للمحافظة على الموارد المتاحة واطمئنان مجالس الإدارة إلى سلامة العمل وحاجاتها إلى بيانات دورية دقيقة لمختلف النشاطات من أجل اتخاذ القرار المناسب واللازم لتصحيح الانحرافات ورسم السياسة المستقبلية، لقد تبوأت وظيفة التدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات بارتباطها بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها، ومهما كانت لتبلغ هذه المرتبة التنظيمية لولا تضافر العديد من العوامل التي ساعدت على نموها وتطورها وازدياد أهميتها، ووقائي من خلال تدقيق الأحداث والوقائع الماضية، وإنشائي لتشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المنشأة وذلك من خلال وضع برامج التدقيق.

لقد تطور هذا المفهوم للتدقيق الداخلي بعد عام 2000 وظهر المفهوم الجديد على أنه نشاط تأكيدي واستشاري مستقل وموضوعي لإضافة قيمة للمنشآت، تأكيدي لتطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمنشأة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب واستشاري لتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات ، مستقل بارتباطه بأعلى مستوى إداري داخل التنظيم، وموضوعي بأداء الأعمال الموكلة إليه، جميع هذه الأدوات تعمل من أجل إضافة قيمة للمنشأة من خلال خفض التكاليف واكتشاف وضع الغش وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، والعمل على اقتراح ما من شأنه تحسين العمل[2]

[1] محمد القبطان، **قواعد المراجعة في أعمال البنوك**، دار النصر للنشر، القاهرة، 2006، ص173.

[2] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص63.

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي.

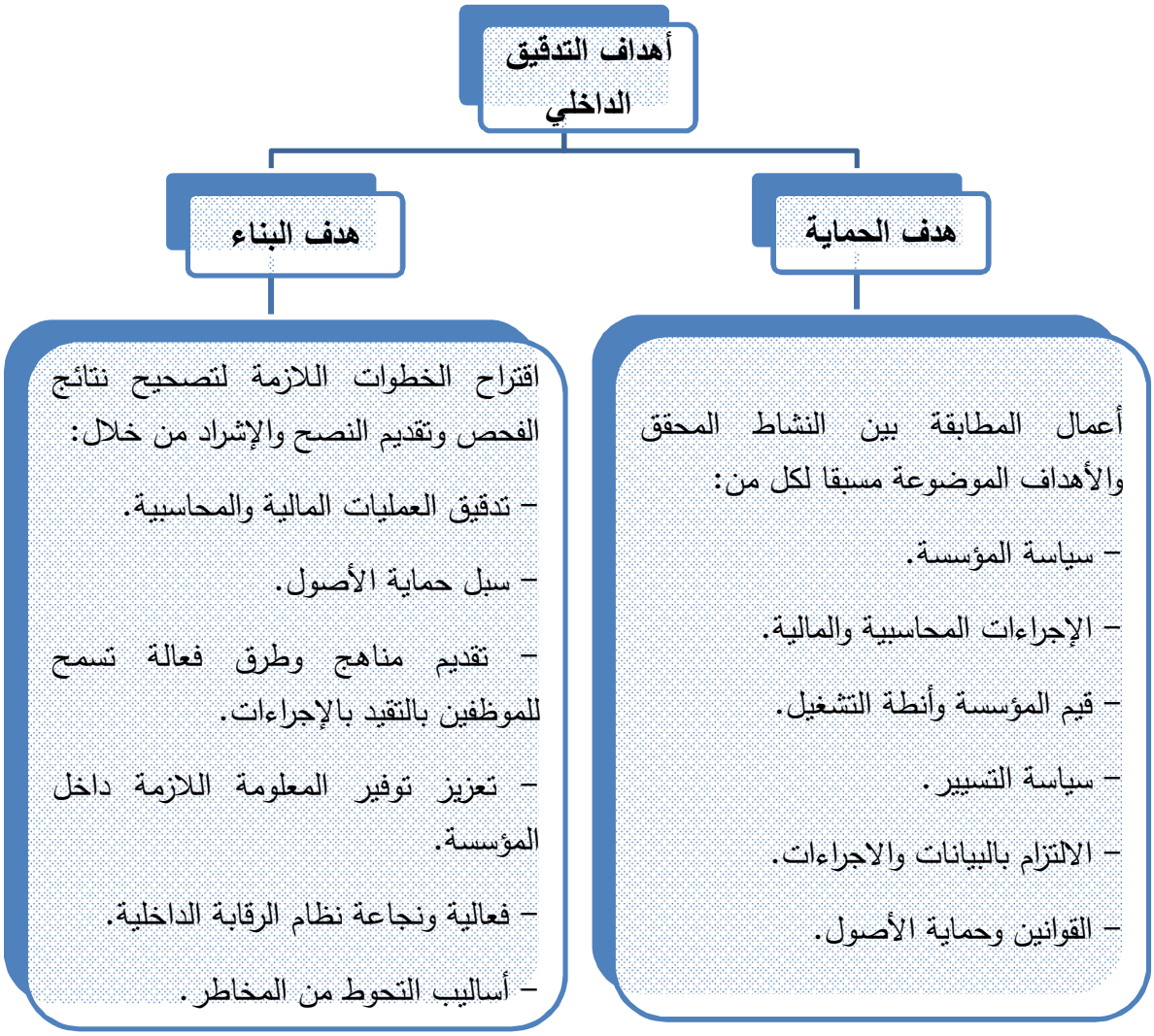
تتمثل أهداف التدقيق الداخلي في:[1]

- مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها.
- مساعدة المسئولين في المنشأة على القيام بمسؤولياتهم بفعالية وكفاءة.
- تحقيق الرقابة الفعالة وتحسين إدارة المخاطر بتكلفة معقولة.

ويمكن توضيح أهداف أخرى للتدقيق الداخلي في الشكل التالي:

[1] عبده أحمد عتش، **إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية**، شهادة ماجستير في المحاسبة، جامعة طنطا، مصر، 2011، ص 44.

الشكل (1-1): أهداف التدقيق الداخلي.



المصدر: فتحي رزق السوافري وعبد الفتاح الصحن، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص140.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي.

هناك ثلاثة أنواع للتدقيق الداخلي تتمثل في: التدقيق الداخلي المالي، التدقيق الداخلي التشغيلي وتدقيق المهام الخاصة.

1. **التدقيق الداخلي المالي:** يقصد به تحليل النشاط الاقتصادي للمنشأة وتقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها[1].

وهذا النوع من التدقيق يشمل نوعين هما:[2]

- التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف.
- التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف.

إذ يسير النوع الأول إلى إحدى مراحل الرقابة الداخلية الذاتية، وذلك بتكليف موظف معين بمراجعة عمل موظف آخر للتحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ.

أما التدقيق بعد الصرف فينفذ حسب خطة التدقيق الداخلي باختيار عينات وفحصها من خلال قسم التدقيق الداخلي وذلك لتتأكد الإدارة العليا من أن العمليات المالية تسير وفق القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها وبما يضمن تحقيق الأهداف.

ويعد التدقيق الداخلي المالي أداة مهمة تمكن الإدارة العليا من الاطمئنان إلى دقة البيانات المالية لحفظ الأصول والوجود المادي لها وحمايتها من عمليات التلاعب أو الضياع أو الاختلاس.

2. **التدقيق التشغيلي:** هو مراجعة شاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة مثل: المبيعات، الإنتاج، الحسابات، الصيانة...الخ للتأكد من كفاءة وفعالية وملائمة هذه الوظائف في تحقيق أهداف المنشأة[3].

---

[1] قسم الدراسات الفنية والبحوث، **دليل استرشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات**، ديوان الرقابة المالية، دائرة الشؤون الفنية والدراسات، جمهورية العراق، 2007، ص10، متاح على الموقع : www.d-raqaba-m.iq.22-05-2017.10:00 https :www.google.com

[2] سينا أحمد عبد الغفور الراوي، **استخدام منهج سيجما ستة SIGMA SIX في ضبط جودة التدقيق الداخلي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص41.

[3] قسم الدراسات الفنية والبحوث، **دليل استرشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات**، مرجع سابق، ص10.

ويهدف التدقيق الداخلي التشغيلي إلى تقديم تقارير نافعة ومفيدة للمديرين في مختلف المستويات الإدارية ويقدم المدققين الداخليين للإدارة العليا التقارير التي تمكن هذه الإدارة من تحقيق المستوى المطلوب من الاطمئنان وتلبية الاحتياجات الأخرى للإدارة والتي من ضمنها:[1]

أ. تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقا لأهداف الإدارة.

ب. الاطمئنان على أن خطط الإدارة شاملة ومتجانسة ومفهومة من قبل المستويات التنفيذية.

ج. الحصول على المعلومات المناسبة حول جوانب الضعف والقصور في الرقابة الإدارية.

د. إعادة التأكيد على أن كل التقارير التشغيلية يمكن الاعتماد عليها كأساس للعمل.

ولكي يعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي مناسبا ومفيدا يجب أن يسعى إلى:

أ. استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية لتعظيم الربحية.

ب. التعرف على المشاكل، ومحاولة إيجاد حلول لها في مراحلها الأولى.

ج. محاولة إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة.

3. **تدقيق المهام الخاصة:** هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفة الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ أنه غالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن التدقيق الداخلي[2].

[1] كمال محمد سعيد كامل النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص24.

[2] نفس المرجع، ص 24.

المبحث الثالث: معايير، تقنيات وأدوات التدقيق الداخلي.

تعتمد وظيفة التدقيق الداخلي على مجموعة من التقنيات والمعايير عند تنفيذ مهامها من أجل تحقيق أهدافها بفعالية، وكذلك يعتمد المدقق الداخلي على مجموعة من الأدوات التي تمكنه من تنفيذ مهامه وفق الأهداف المحددة والمسطرة.

المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي.

وتشتمل المعايير المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية الصادرة من مجمع المدققين الداخليين IIA على خمسة مجموعات من المعايير تغطي النواحي الرئيسية والوظائف الرئيسية للتدقيق الداخلي وهي:

- المجموعة الأولى: معايير الاستقلال Independence.
- المجموعة الثانية: معايير الحرفية المهنية Professional Proficiency.
- المجموعة الثالثة: معايير نطاق العمل (الفحص الميداني) Scope of Work.
- المجموعة الرابعة: معايير أداء وظيفة التدقيق الداخلي Performance of Audit Work.
- المجموعة الخامسة: معايير إدارة قسم التدقيق الداخلي Management of Internal Audit Department.

وكل مجموعة من المعايير السابقة تعتبر بمثابة قسم يشتمل على مجموعة من الإرشادات ومجموعة من التعليقات ذات قيمة للمدققين الداخليين[1].

وسنعرض كل مجموعة من المعايير السابقة على النحو التالي:

1. المجموعة الأولى لمعايير التدقيق الداخلي: معايير الاستقلال.

وتشتمل هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية وهي:

[1] محمد السيد سرايا وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر،2008،2007، ص، 167.

أ. الاستقلال: يجب أن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها[1].

ب. الوضع التنظيمي: يجب أن يكون لإدارة التدقيق الداخلي وضع تنظيمي يسمح لها بأداء مسؤولياتها، ويجب أن يحصل المدققين على دعم من الإدارة العليا ومن مجلس الإدارة.

يجب أن يتمتع مدير إدارة التدقيق الداخلي بسلطة لكي يحقق له ذلك استقلالية وتوسيع نطاق عمل إدارته، كما يجب أن يكون لمدير إدارة التدقيق الداخلي اتصال مباشر مع مجلس الإدارة.

كما يجب على مديرها عرض خطط الموازنة العامة وخطط الموارد البشرية الخاصة بإدارتها، وأن يقدم تقرير بالأنشطة التي تم القيام بها للإدارة العليا ولمجلس الإدارة.

ج. الموضوعية: يجب أن يكون المدقق الداخلي موضوعيا عند أدائه لوظيفته. كما لا يجب أن يكون تابع للغير عند إبدائه لرأيه في أمر من أمور التدقيق، وأن لا يجعل نفسه في وضع يجعله غير قادر على إبداء رأي موضوعي، وأن يقوم بالتقرير لمدير الإدارة حول المواقف التي تحتوي على تعارض في المصالح[2].

2. المجموعة الثانية لمعايير التدقيق الداخلي: معايير الحرفية المهنية.

وتحتوي هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية وهي:[3]

أ. يجب أن يتم أداء التدقيق الداخلي بحرفية وبعناية مهنية.

ب. يجب أن توفر إدارة التدقيق الداخلي تأكيدا بأن التقنية المهنية والخلفية التعليمية للمدققين الداخليين في مستوى مقبول ومناسب لأداء مهامهم.

ج. يجب أن تمتلك أو تسعى إدارة التدقيق الداخلي للحصول على الخبرة والمهارات والنظم المطلوبة لأداء مسؤوليات ومهام عملية التدقيق.

د. المدققين الداخليين يجب أن يمتلكوا من الخبرة والمهارات اللازمة لأداء مهام التدقيق الداخلي.

---

[1] فتحي رزق السوافري وأحمد عبد المالك محمد، **دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**، مرجع سابق، ص63.

[2] محمد السيد سرايا وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، مرجع سبق ذكره، ص ص169،168.

[3] محمد السيد سرايا وآخرون، نفس المرجع، ، ص170.

هـ. يجب أن يحافظ المدققين الداخليين على الكفاءة المهنية من خلال التعليم المستمر.

3. المجموعة الثالثة من معايير التدقيق الداخلي: معايير نطاق العمل (الفحص الميداني) Scope of Work.

وتشتمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية وهي:[1]

أ. نطاق عمل المدقق الداخلي.

حيث أشار هذا المعيار إلى ضرورة أن يشتمل نطاق عمل المدقق الداخلي على فحص وتقييم مدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة ودرجة جودة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة.

ب. نزاهة وقابلية الاعتماد على المعلومات.

يجب أن يتأكد المدقق الداخلي من نزاهة وقابلية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة في قياس وتصنيف والتقرير عن هذه المعلومات.

4. المجموعة الرابعة من معايير التدقيق الداخلي: معايير أداء وظيفة التدقيق الداخلي.

وتشتمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية والتي تتمثل في:[2]

أ. تخطيط التدقيق الداخلي: يجب أن يقوم المدقق الداخلي بتخطيط عملية التدقيق وتخطيط كل جزء من أجزائها، وقد أوضح هذا المعيار أن عملية التخطيط يجب أن تكون موثقة.

ب. فحص وتقييم المعلومات: يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير (كما وصفه معهد المدققين الداخليين IIA) تفصيلا في شرح عملية التدقيق الداخلي، وقد ألزم هذا المعيار المدقق الداخلي بضرورة جمع، تحليل، تفسير وتوثيق المعلومات وذلك لتدعيم نتائج عملية التدقيق.

ج. توصيل نتائج التدقيق الداخلي: حيث ألزم هذا المعيار المدقق الداخلي بضرورة توصيله لنتائج عملية التدقيق الداخلي التي قام بإجرائها، حيث يجب أن يتم إعداد تقرير في شكل مكتوب ويجب

[1] محمد السيد سرايا وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، مرجع سبق ذكره، ص171.

[2] محمد السيد سرايا وآخرون، نفس المرجع، ، ص181.

أن يكون موقعا وذلك بعد الانتهاء من عملية الفحص، وقد يتم تقديم تقارير دورية في شكل مكتوب أو شفوي في صورة رسمية أو غير رسمية[1].

د. المتابعة: يجب على المدقق الداخلي أن يتابع عملية التدقيق الداخلي بعد إعداد تقريره النهائي عنها وذلك للتأكد من أن النتائج والتوصيات التي اقترحها قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة تجاهها، حيث يجب أن يحدد المدقق الإجراءات التصحيحية اللازمة لتصحيح أي نواحي قصوى[2].

5. المجموعة الخامسة من معايير التدقيق الداخلي: معايير إدارة قسم التدقيق الداخلي.

تقضي معايير التدقيق الداخلي بضرورة أن يدير المشرف على قسم التدقيق الداخلي ذلك القسم بطريقة مناسبة ويكون المشرف مسئولا عن إدارة القسم.

وحتى يمكن للمشرف على قسم التدقيق الداخلي إدارة القسم بما يحقق ذلك الأهداف العامة فإنه يجب أن:[3]

أ. تكون لدى المشرف على قسم التدقيق الداخلي لائحة بأهداف وسلطات ومسؤوليات القسم.

ب. يقوم المشرف بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات القسم.

ج. يوفر المشرف على القسم سياسات وإجراءات مكتوبة تكون مرشدا للعاملين معه في القسم.

د. يضع المشرف على القسم برنامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية في قسم التدقيق الداخلي.

هـ. يقوم المشرف بالتنسيق بين جهود كل من قسم التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

و. يقوم المشرف على القسم بوضع وتنفيذ برنامج للتأكد من جودة أعمال قسم التدقيق الداخلي وتقييم أعمال القسم بصفة مستمرة.

---

[1] محمد السيد سرايا وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، مرجع سبق ذكره، ص ص181،182.

[2] نفس المرجع، ص186.

[3] فتحي رزق السوافري وأحمد عبد المالك محمد، **دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**، مرجع سبق ذكره، ص67.

المطلب الثاني: تقنيات التدقيق الداخلي.

تعتمد وظيفة التدقيق الداخلي على مجموعة من التقنيات عند تنفيذ مهامها من أجل تحقيق أهدافها بفعالية والكشف عن القصور والمخالفات المرتكبة، حيث تتمثل هذه التقنيات فيما يلي:

1. **المقابلة:** تعتبر التقنية الأكثر استعمالا من قبل لجان التدقيق الداخلي فهي تتسم بوصف الإجراءات عن طريق السرد الشفهي دون الرجوع إلى وثائق ومستندات تتعلق بهذه المعلومات، حيث تتم المقابلة بين شخص أو شخصين من لجنة التدقيق وبين عمال المديرية أو الوكالة باختلاف مناصبهم، هذه التقنية تسمح بالحصول على معلومات مختلفة ومهمة قد تشمل بعض الأرقام والنسب وحتى بعض المعلومات الخاصة، حيث يمكن تلخيص مراحل المقابلة فيما يلي:[1]

أ. التحضير للمقابلة: تتضمن هذه المرحلة تحديد سابق لموضوع المقابلة وذلك بمعرفة عامة حول المؤسسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لها وإعداد الأسئلة بشكل جيد يسمح بالحصول على أجوبة بنفس المستوى.

ب. إجراء المقابلة: عند إجراء المقابلة يجب أخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- لا بد من توفير جو يسمح للمستجوب بإحساسه بالراحة حتى يجيب على الأسئلة وبكل موضوعية وشفافية.
- التأكد من فهم المستجوب لجميع الأسئلة التي تم طرحها.
- تذكير المستجوب بهدف المقابلة وإعطائه كل الحرية في التعبير عن آرائه.
- أن يرتكز المستجيب على ردود أفعال المستجوب ويأخذها بعين الاعتبار ليستشف منها بعض الاستنتاجات.
- أن لا يتردد المستجوب في طلب إيضاحات من المستجوب حول بعض المتغيرات (بيانات، أرقام، معلومات...) تكون بقيم كبيرة أو بصورة غير متوقعة.

[1] عبد الله عناني، **التدقيق الداخلي للائتمان ومخاطره في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، 2011، ص25.

ج. نهاية المقابلة: في نهاية المقابلة يقوم المستجيب بتلخيص وتبويب نتائج المقابلة والمصادقة عليها على أن تخص نتائج المقابلة بالقبول والمصادقة من قبل المستجوب قبل تقديمها وإعلانها بصفة رسمية من طرف المدقق الداخلي (المستجيب) إلى الهيئة المسئولة (قسم التدقيق).

2. **الفحص التحليلي:** يعتبر الفحص التحليلي من الأساليب الفعالة والتي تلعب دورا هاما في مهمة التدقيق، وذلك من خلال مساعدة المدقق في التخطيط لمهامه وجمع أدلة الإثبات اللازمة لعمله وتقييم نتائج التدقيق من خلال قيامه بمجموعة من الفحوصات التي تتضمن تحقيقات، تحريات ومقارنات لجميع المعلومات والتدفقات المرتبطة بالعمليات محل التدقيق، تتيح هذه التقنية للمدقق الداخلي اكتشاف الانحرافات والفروق الموجودة بين ما هو مسطر وما هو محقق كنتائج[1].

3. **المشاهدة المادية:** تعتبر هذه التقنية طريقة مباشرة للحصول على أدلة إثبات ميدانية حيث أن المدقق لا يكتفي بالوثائق والمستندات التي يدرسها على مستوى قسم التدقيق الداخلي وإنما يستدعي الأمر خروجه ميدانيا للدراسة والملاحظة المادية مثل زيارة مصالح أو مديريات المؤسسة، حيث تعد هذه الزيارات والفحوص الميدانية قاعدة أساسية في مرحلة التحقيق والتدقيق في الحسابات وذلك بهدف التحقق والتأكد من السير الحسن والفعلي للإجراءات ومدى احترام مبادئ الرقابة الداخلية، حيث يقوم المدقق بملاحظة وتقييم ما يلي: [2]

- الإجراءات: كعملية التوظيف، خروج ودخول العمال، إعداد الفواتير...الخ.
- الأصول: بمعنى الملاحظة الكمية والنوعية لأصول المؤسسة (الجرد).
- الوثائق: الوثائق والمستندات التي تتداول في المؤسسة (وثائق محاسبية، قوائم مالية، القوانين).
- السلوك والأداء: يتم ذلك أثناء عمل الموظفين، بملاحظة الصعوبات التي يتلقونها في تنفيذ أعمالهم أو يمكن أيضا ملاحظة السلوك من خلال الاستجوابات المختلفة.

[1] وليام توماس وأمرسون هنكي، ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، تعريب أحمد حجاج، كمال الدين، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، السعودية،1997 ، ص382.

[2] عبد الله عناني، **التدقيق الداخلي للائتمان ومخاطره في البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص27.

المطلب الثالث: أدوات التدقيق الداخلي.

بالإضافة إلى التقنيات السابقة الذكر يعتمد المدقق الداخلي على مجموعة من الأدوات التي تمكنه من تنفيذ مهامه وفق الأهداف المحددة والمسطرة والوصول إلى المعلومة وإعطائها بشكل جيد، تستعمل هذه الأدوات عادة عند تطبيق التقنيات السابقة الذكر، حيث يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أولا: أدوات الاستفسار.

1. المعاينة الإحصائية أو السير الإحصائي.

إن تعدد الوثائق والمستندات وكذا العمليات والمهام التي هي محل تدقيق من قبل المدقق الداخلي تؤدي إلى صعوبة فحص وتدقيق جميع هذه العمليات لهذا يلجأ المدقق إلى استخدام المعاينة الإحصائية في أداء مهامه شريطة أن يسبق ذلك بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كانت المعاينة يمكن استخدامها أم لا، ويمر أسلوب المعاينة بالمراحل التالية[1]:

أ. تحديد المجتمع الإحصائي: هو المجموع المراد دراسته والبحث فيه.

ب. تحديد العينة: هي الجزء المستخلص من المجتمع المراد دراسته.

ج. اختيار نتائج العينة وتحليل نتائجها.

2. ملاحظة ملفات الكمبيوتر.

يعتبر هذا الأسلوب من استخدامات تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، حيث يرتكز المدقق على نظام المعلومات المعمول به داخل المؤسسة، حيث يسمح هذا الإجراء بربح الوقت والتقليل من تكاليف المهمات والحصول على معلومات أكثر دلالة على سير العمليات.

[1] عبد الله عناني، **التدقيق الداخلي للائتمان ومخاطره في البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص27.

ثانيا: أدوات الوصف.

1. الدراسة الوصفية.

تتمثل الدراسة الوصفية في قيام المدقق الداخلي بتحرير السرد الشفوي الذي يتلقاه من الجهات الخاضعة للتدقيق حول طبيعة سير العمليات بالمؤسسة، ليكون ذلك بمثابة الأداة التي تمكنه من تقصي الحقائق والوصول إلى المعلومات.

2. شبكة تحليل الوظائف.

تدعى أيضا بجدول توزيع الوظائف، تسمح هذه الشبكة بتحليل المهام المكونة لكل عملية وذلك بهدف تحديد مسؤولية كل موظف في سياق هذه العملية.

3. مسار التدقيق.

تعتبر هذه الأداة مجموعة من الإجراءات الداخلية يقوم بها المدقق حيث يبدأ من الوثيقة الأخيرة أو النتيجة المتوصل إليها إلى غاية المصدر، وذلك عن طريق تدقيق كل الخطوات التي تتوسط بين النتيجة والمصدر[1].

4. خرائط التدفق أو مخطط السير.

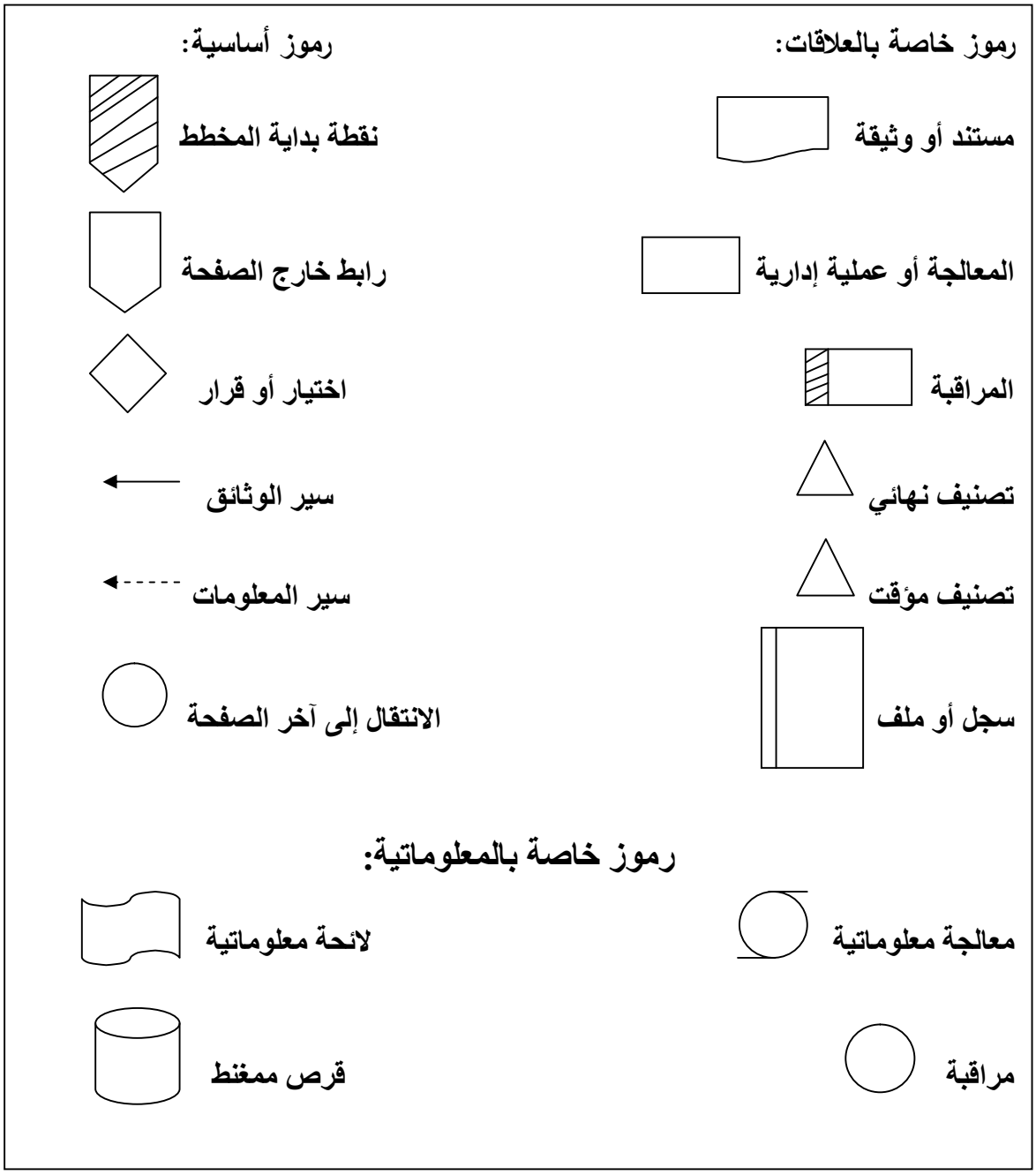
هي أداة تسمح بفهم تسلسل وتدفق الوثائق والمستندات بين مختلف الوظائف والمسؤوليات بالاعتماد على مجموعة من الصور والأشكال والرموز التي توضح تسلسل العمليات داخل المؤسسة، من خلالها تتكون لدى المدقق نظرة شاملة وكاملة لسير المعلومات داخل النظام "[2].

وفي الأخير يمكن توضيح الأشكال والرموز المستعملة في خرائط التدفق في الشكل التالي، حيث يمثل كل رمز أو شكل حدث من أحداث سير العملية داخل المؤسسة:

[1] وليام توماس وأمرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص390.

[2] علون محمد لمين، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية، (دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة)**، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص 35.

الشكل (1-2): أشكال ورموز خريطة التدفق.



المصدر: وليام توماس، أمرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص192.

ثالثا: أدوات التنظيم.

تتمثل أساسا في:

- **الهيكل التنظيمي:** حيث يقوم المدقق بتفحص الهيكل التنظيمي للمؤسسة من أجل معرفة نوع الهيكل التنظيمي المعتمد في المؤسسة بالإضافة إلى معرفة ما إذا كان هناك[1]:
  - شخص واحد يقوم بعدة وظائف.
  - وظيفة واحدة يقوم بها عدة أشخاص.
  - وظيفة بدون شخص.
  - شخص بدون وظيفة.

[1] عبد الله عناني، **التدقيق الداخلي للائتمان ومخاطره في البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص33.

المبحث الرابع: التدقيق الداخلي في المصارف

تتلخص أهداف التدقيق الداخلي في البنوك في تقييم حقيقي للنظام ككل (المحاسبة، المالية، التنظيم،...) بقصد كشف مواطن الضعف التي تؤثر سلبا على عوائد المصرف، إضافة إلى أن التدقيق الداخلي يقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات المصرفية و تعتبر هذه الثقة شرطا ضروريا لنجاح المصرف و استمراره.

المطلب الأول: طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف

تعد المصارف التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه الاقتصاد في جميع الدول، فقد عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي للمحاسبين المصرف بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها، يمتلك حقا مقصورا عليه باستعمال المصطلح مصرف كجزء من اسمه[1].

وتتمثل الوظيفة الرئيسية في المصرف التجاري في قبول الودائع والائتمان إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى، مثل بيع وشراء العملات الأجنبية والأوراق المالية[2].

ونظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في المصارف حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل[3].

[1] خالد راغب الخطيب، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء، عمان، 1998، ص09.
[2] أحمد حلمي جمعة، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**، دار الصفاء، عمان، 2013، ص97.
[3] أحمد حلمي جمعة، **التدقيق والتأكيد الحديث، دار الصفاء**، عمان، الأردن، 2009، ص30

المطلب الثاني: أسس التدقيق الداخلي

لتحقيق أهداف عملية التدقيق على أعمال المنظمات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:[1]

1. **الأسس الإدارية:** تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة لفرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:
   - وضع الأهداف الرئيسية و الثانوية للمصرف.
   - تقسيم العمل وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم لتسهيل عملية التدقيق.
   - تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل.
   - تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون علية.
2. **الأسس المالية و المحاسبية:** ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية و المحاسبية لتحقيق أهداف عملية التدقيق على أعمال المؤسسات المصرفية وأهمها:
   - مراقبة السيولة وذلك من خلال احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه التي يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جدا وبأقل تكلفة ممكنة.
   - توفير الأمان و هو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه.
   - تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المعتمدة.

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2011، ص ص 22،23.

المطلب الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف

لاشك أن التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي في السنوات الأخيرة، أدت إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع المصرفي، فقد بين التدقيق أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية (تحديد وتخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة المراقبة للبنوك دورها كما ينبغي، وبالرغم من تعدد أنواع الرقابة المطبقة في المصارف مثل: لجنة مراقبة الحسابات، مدراء الحسابات.[1]

لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة الداخلية، بشكل يؤمن للمصرف مصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم، وعلى ضوء ما تقدم فإن دراسة نظام الرقابة يعتبر خطوة أساسية، يمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية فيما يلي:[2]

1. **تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية:** غالبا ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للمصرف.
2. **استعمال دليل الإجراءات:** يعتب وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها.
3. **الفصل بين الوظائف:** إن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة.
4. **الموضوعية في الحسابات:** الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات المصرفية، لذلك فإن البنوك تسجل عددا كبيرا جدا من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المالية والمحاسبية.
5. **مراجعة داخلية فعالة:** تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للمصرف.
6. **كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء:** تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحقق.

من خلال ما ورد نجد أن جميع الإجراءات المذكورة متكاملة ومرتبطة مع بعضها البعض وبإتباعها سنصل إلى التقليل من المخاطر المصرفية.

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص23.
[2] نفس المرجع، ص 26.

خلاصة الفصل.

إن التدقيق الداخلي يعتبر نشاطا مستقلا وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتحسين أداء المصارف ومساعدته في تحقيق الأهداف من خلال توفير أساليب رقابية تقيم وتحسن فعالية عمليات إدارة المخاطر.

كما تساهم وظيفة التدقيق المحاسبي على مساعدة مسيري وموظفي المؤسسة على تنفيذ مهامهم عن طريق تقديم الوصف والإرشاد الذي يمكنهم من التحكم الجيد في مختلف العمليات داخل المؤسسة واتخاذ القرارات السليمة وذلك بتسليط الضوء على مواقف الضعف التي قد ينشأ عنها الخطر وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة للتقليل والتحوط من المخاطر، وهذا ما يبرر أهمية وضرورة وجود هذه الوظيفة داخل المؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل تعدد فروعها وتنوع منتجاتها المالية.

ولتحقيق ذلك تقوم وظيفة التدقيق الداخلي على مجموعة من المعايير التي تحكم وتنظم مهامها داخل المؤسسة، فهي بمثابة الإطار العام الذي من خلاله يقوم المدقق باستخدام مجموعة من التقنيات والأدوات المنسجمة فيما بينها حسب نوع كل مهمة بغية تنفيذ مهامه.

الفصل الثاني:

أساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر و بدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم ، فكلما قبل المصرف أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح.

بحيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: عمليات إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية.

إن زيادة الخدمات المصرفية وتنوعها أدى إلى تعقدها، و لمقابلة هذا التطور و المخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية، حيث أدت الإخفاقات و الأزمات المصرفية المتكررة في السنوات الأخيرة إلى التأكيد على أهمية إدارة المخاطر بطريقة سليمة و فعالة.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية و تصنيفاتها.

أولا: مفهوم المخاطر المصرفية.

يعرف ويبستر المخاطرة بأنها : "فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة "، وإن كان هذا التعريف مرضي ولا يختلف عليه سوى القليل من الأفراد ، إلا أنه لا يصلح لتحليل أو كلمة بديلة لتحل محل المخاطرة، هو احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو بالمختصر المخاطرة هي : درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عدة عناصر متعددة تساهم في الابتعاد عن تحقيق قيمة التدفقات[1].

كما يمكن تعريفها بأنها: التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد ويتطلب القياس المتصل بالمخاطرة أن يتم التعبير عن عدم التأكد وتأثيره السلبي المحتمل على الربحية[2].

أما المخاطرة في المفهوم المالي: فإنها تشير إلى تقلب العوائد و عدم استقرارها أو التقلبات في القيمة السوقية للمصرف.

لذلك يمكن أن نقول بأن المخاطرة تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية إذ أن كل مصرف يفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة[3].

---

[1] طارق حماد عبد العال، **إدارة المخاطر . أفراد. إدارات. شركات.بنوك.مخاطر الائتمان و الاستثمار و المشتقات و أسعار الصرف**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007 ، ص356.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص

[3] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص45.

ثانيا: تصنيف المخاطر المصرفية.

1. المخاطر الائتمانية: هي المخاطر الناجمة عن التوسع في منح الائتمان التجاري و يزداد بزيادة الذمم المدينة الممنوحة إلى العملاء، وتأتي هذه المخاطر نتيجة عدم القدرة على تسديدها وتقاس بمقدار المبالغ المخصصة للديون المشكوك في تحصيلها وتقدر قيمتها عادة بنسبة من الذمم المدينة وتصبح خطر فعلي عندما تتحول إلى ديون معدومة[1].
2. مخاطر السيولة: السيولة تعني مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين أما مخاطر السيولة فيمكن تعريفها بأنها التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل مواز وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات[2].
3. مخاطر أسعار الفائدة: تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من مصادر مختلفة شاملة :[3]
   - تغيرات في شكل منحنى النتائج (مخاطر منحنى النتائج).
   - تغيرات في مستوى أسعار الفائدة (مخاطر مطلقة لسعر الفائدة).
   - سوء التوافق بين استراتيجيات إدارة التعرض و المخاطر المعمول بها .

ومخاطر سعر الفائدة هي احتمال تأثير عكسي على الربحية أو قيمة الأصل كنتيجة لتغيرات سعر الفائدة.

4. مخاطر السوق: تعتبر المخاطر والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذه المخاطر التي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة أحوال المؤسسات الاقتصادية على المستوى الجزئي، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول وأدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها[4].

---

[1] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** ، بدون طبعة ،دار المسيرة ، عمان ، الأردن ،2007، ص164.

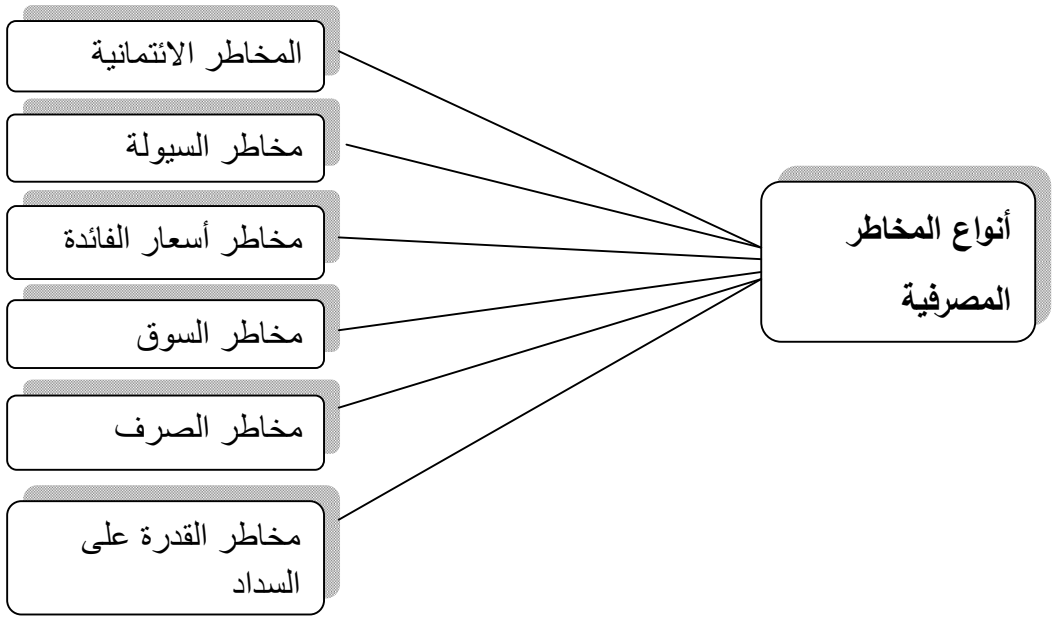
[2] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف**، مرجع سابق، ص69.

[3] كارين هورشر، **أساسيات إدارة المخاطر المالية** ، تعريب عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، بدون طبعة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 2008، ص42.

[4] الأخضر لقيطي،**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية .دراسة ميدانية.ملتقى** ، جامعة سطيف،03-2011 ص7.

5. مخاطر الصرف الأجنبي: وقد تنشأ من خلال العمليات و الترجمة والتغيرات الاقتصادية كما قد تنشأ أيضا من الصفقات على أساس السلعة حيث يتحدد أسعار السلعة ومتاجرتها بعملة أخرى[1].
6. مخاطر رأس المال أو السداد الالتزامات: تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات، و تعجز المؤسسة عن الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة ويتحدد صافي حقوق الملكية للشركة بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول[2].

الشكل (2-1): أنواع المخاطر المصرفية الرئيسية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

[1] كارين هورشر، **إدارة المخاطر المالية**، مرجع سابق، ص42.

[2] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص74.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

أولا: نشأة إدارة المخاطر المصرفية:

يمكن إيجازها في الآتي:[1]

لقد بدأ الاتجاه العام الراهن لمصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينات وكان من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها للمصطلح، هارفرد بيزنس ريفيو عام 1956 حيث طرح المؤلف ما بدا في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي أن شخص ما بداخل المؤسسة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة المخاطر بالمؤسسة .

وفي ذلك الوقت كان يوجد لدى عديد كبير من الشركات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم :"مدير التأمين "وتم توظيف مديري التأمين الأوائل على يد أوليات المؤسسات العملاقة و(هي شركات السكك الحديدية والطلب) في بداية القرن العشرين، ومع تنامي الاستثمار الرأسمالي في الصناعات الأخرى أصبح التأمين بندا متزايد الأهمية في ميزانيات الشركة . وبالتدرج تم إسناد وظيفة شراء التأمين كمسؤولية محددة لأخصائيين من داخل الشركة .

وفي عام 1929: عقد مشترو التأمين اجتماعا غير رسمي في بوسطن لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك.

وفي عام 1931: قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم التأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات بين الأعضاء.

وفي عام 1932: تم تنظيم مشترو التأمين في نيويورك الذي أصبح فيما بعد معهد أبحاث المخاطرة.

وفي عام 1950: تم تأسيس رابطة مشترو التأمين القومية ثم تحولت الرابطة لاحقا إلى الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين.

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر . أفراد. إدارات. شركات. بنوك. مخاطر الائتمان والاستثمار و لمشتقات وأسعار الصرف**، مرجع سابق، ص(46..50).

وفي عام 1975: قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين(RIMS) كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري وتقوم جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي وضع برنامج تعليمي في إدارة مخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل الناجحون فيها على دبلوم في إدارة المخاطر.

وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973، وأصبح المسمى المهني للمتخرجين من البرنامج " زميل إدارة المخاطر(ARM).

وفي الأخير يمكن القول أن إدارة المخاطر نشأت من اندماج بين تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية و الفضائية والنظرية المالية والتأمين ، ومع ذلك فإن كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية ثم نقلها إلى عالم الشركات وتطبيقها فيها .

ثانيا: تعريف إدارة المخاطر المصرفية:

1. هي عملية تقوم على نطاق منظمة بأكملها من أجل تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر على تحقيق أهدافها وتحليلها وتقييمها ومعالجتها ورصدها على نحو مهيكل ومتكامل ومنهجي[1].
2. تعرف على أنها تحديد التحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية للمؤسسة وبصفة أخرى فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها[2].
3. تعرف بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليه وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطرة[3].

[1] جيهان تيزري، **استعراض إدارة المخاطر المؤسسة في منظومة الأمم المتحدة** ، ترجمة ايستفان بوشنا، وحدة التفتيش المشتركة، جنيف، 2010، ص8.

[2] خالد الراوي وهيب، **إدارة المخاطر المالية**، الطبعة1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص10

[3] طهراوي أسماء وبن حليب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد19، العدد1، ص6.

4. هي مجال التوصل لمنح الخطر والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلا[1].

ثالثا: خصائص إدارة المخاطر:

من أهم خصائص إدارة المخاطر ما يلي:[2]

1. جعل إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف المنظمة وبالتالي المساعدة في ضمان تحقيق تلك الأهداف.
2. تحسين قدرة الإدارة على فهم المخاطر وتحديدها وإدارتها على نحو استباقي .
3. تحسين التخطيط والبرمجة واتخاذ القرارات وتعزيز تنفيذ هذه الجوانب من خلال ضمان وجود فهم شامل ومهيكل للأهداف والأنشطة وما يتصل بهما من مخاطر وفرص.
4. تقليص أوجه القصور المرتبطة بالنهج التقليدي المجزأ والمتبع في إدارة المخاطر من خلال إدارة شاملة ومتكاملة للمخاطر.
5. تمكين الإدارة من تحديد المخاطر الرئيسية وترتيب أولوياتها استنادا إلى معرفة المخاطر التي قد يكون لها تأثير على نطاق المنظمة.
6. بلوغ أفضل مستوى من الكفاءة في المنظمة وحماية وتعزيز أصولها وصورتها.
7. تحديد المخاطر المشتركة والمتداخلة وتحسين التواصل والمناقشة فيما بين الإدارات.

تقرير المساءلة والإطار المتكامل للمراقبة الداخلية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف إدارة المخاطر المصرفية

أولا: أهمية إدارة المخاطر:

[1] عاطف عبد المنعم و آخرون، **تقييم و إدارة المخاطر .مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي**، الطبعة الأولى، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر، 2008، ص06.

[2] جيهان تيزري، مرجع سابق ، ص8.

أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال الأتي :[1]

1. أن إدارة المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصا في البيئة المعولمة وفي الصناعة المالية والمصرفية.
2. تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة وسياسة العمل المصرفي.
3. الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للمصرف نتيجة توجه العمل المصرفي إلكترونيا مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الالكترونية .
4. الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية .
5. تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يتأثر في ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر .
6. المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير .

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر المصرفية:

تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من :[2]

1. استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات.
2. حصر إجمالي التعرض للمخاطر.
3. تحديد تركز المخاطر.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في :[3]

- **اختيار الهدف الرئيسي:** يطرح معظم الباحثين أهداف متعددة لإدارة المخاطر والهدفان الرئيسيان يتمثلان في التحقيق من تأثيرا المخاطر وتقليل التكلفة إلى حد الأدنى حيث يرى Hedges and Mehr أن إدارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الأهداف يصنفها إلى فئتين:

[1] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر**، مرجع سابق، ص46.

[2] سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك . منهج علمي و تطبيق عملي**، بدون طبعة، شركة الحلال للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص20.

[3] فتيحة بن كوادر، **إدارة المخاطر وأثرها على عملية اتخاذ القرارات الإدارية . دراسة حالة بوكالة بنك الجزائر الخارجي** ، مذكرة ماستر، تخصص إدارة و تسيير المؤسسة، جامعة المدية ، 2015/2014، ص(33..35).

- ✓ أهداف ما قبل الخسارة.
- ✓ أهداف ما بعد الخسارة.

- **البقاء والاستمرارية:** إن هدف إدارة المخاطر هو البقاء و ضمان استمرارية وجود المنظمة ككيان عامل في الاقتصاد، و بهذا تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المنظمة، و يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في الحفاظ على الفعالية التشغيلية أي ضمان أن لا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة دون تحقيق المنظمة للأهداف الأخرى .
- **استقرار الأسعار:** بالإضافة إلى الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هناك أهداف أخرى ثانوية لإدارة المخاطر و من بين هذه الأهداف هو استقرار الأرباح و المكاسب ، تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى.
- **تقليل القلق:** يقصد بهدف تقليل التوتر و القلق الذي يشير له Hedges and Mehr بأنه هدف " النوم الهادئ ليلا " راحة البال التي من عرفوا أنه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة فعندما تظل المؤسسة دون حماية، و لا تعرف الإدارة ما إن قد تم التصدي للظروف المعاكسة أم لا فإن عدم التأكد و القلق يمكن لها أن يصرف انتباه الإدارة عن الأخرى.
- **تعظيم القيمة:** إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي مؤسسة و هو تعظيم قيمة المنظمة و يرى Neil dontry إن هدف الإدارة عموما و هدف المديرين الذين فوضت لهم المسؤوليات (بما فيهم مدير المخاطر) هو تعظيم القيمة، لأن هذه القيمة هي التي تعكس القيمة السوقية للأسهم العادية في المؤسسة.

المبحث الثاني: عمليات إدارة المخاطر المصرفية.

تعتمد إدارة المخاطر المصرفية على مبادئ و أدوات عديدة بالإضافة إلى اعتمادها على مجموعة من الأساليب و الخطوات التي تمكنها من تحقيق أهدافها و التي سنتطرق لها في هذا المبحث بالإضافة لذكر العناصر الأساسية لإدارة المخاطر.

المطلب الأول: مبادئ و أدوات إدارة المخاطر المصرفية.

أولا: مبادئ إدارة المخاطر:

تتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر فيما يلي :[1]

1. تقع" مسؤولية إدارة المخاطر" بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل مصرف الذي يعتبر المسئول أمام المساهمين عن أعمال المصرف و هو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها المصرف و التأكد من أنها تدار بأسلوب فعال و كفء .
2. على مجلس الإدارة "إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر" و تشجيع القائمين على الإدارة على قبول و أخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات و العمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.
3. أن تكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تشمل عضويتها بعض المسئولين التنفيذيين بالمصرف.
4. إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر و تقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة و قياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة المصرف تتم وفق السياسات و الحدود المعتمدة و تكون تلك مسؤولية أمام لجنة إدارة المخاطر.
5. ضرورة وجود "وحدة مراجعة داخلية" مستقلة بالمصارف تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة و تقوم بالمراجعة على جميع أعمال و أنشطة المصرف بما فيها إدارة المخاطر.
6. لا بد من وضع " ضوابط تشغيلية" فعالة و حازمة في جميع قطاعات المصرف، مثل الفصل بين الوظائف و المهام و وجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.

[1] صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص26.

7. وضع "ضوابط أمان" لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل مصرف من أجل الحفاظ على صحة و سلامة و سرية المعلومات.
8. وضع "خطط للطوارئ" معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسئولين ذوي العلاقة و ذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات على أن تخضع هذه الخطط للاختيار بشكل دوري.

ثانيا: أدوات إدارة المخاطر.

إن الجزء الجوهري و الأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسارة المتكبدة إلى الحد الأدنى و يمكن تصنيف التقنيات العريضة المستحدثة في إدارة المخاطر إلى:[1]

1. التحكم في المخاطر: تشمل أساليب التحكم في المخاطر تحاشي المخاطر والمداخيل المختلفة إلى تقليل المخاطر حتى من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة و التحكم أيضا و الرقابة.
2. تمويل المخاطر: يركز تمويل المخاطر على ضمان اتجاه أموال لتعويض الخسائر التي تحدث و يأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكل الاحتفاظ أو التحويل (الاحتفاظ بجزء من المخاطر و نقل أو تحويل جزء آخر) وعند تقرير أي التقنيات يجب تطبيقه للتعامل مع مخاطرة معينة، يجب على مدير إدارة المخاطر أن يدرس حجم الخسائر المحتملة و احتمال حدوثها و الموارد المتاحة لتعويض الخسارة إن قدر لها أن تحدث كما يجب تقييم عوائد و تكاليف إتباع مثل هذا المنهج ثم اتخاذ القرار باستخدام أفضل المعلومات المتاحة .

[1] عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الإسمنت و مشتقاته SCIS سعيدة**، مذكرة ماجستير، تخصص، إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2012، ص 34.

المطلب الثاني: أساليب و خطوات إدارة المخاطر المصرفية

أولا: أساليب إدارة المخاطر المصرفية:

تتمثل أساليب إدارة المخاطر فيما يلي :[1]

1. تجنب المخاطرة: و يتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة.
2. السيطرة عليها: و يتم ذلك من خلال بذل جهود من قبل الإدارة لتقليل احتمالات حدوث الخسارة كما يتضمن تحديد المخاطر حتى و لو وقعت بعد ذلك.
3. تحويل المخاطرة: و يعني ذلك تقبل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة إلى جهة تقبل المخاطر إليها مثل: التأمين كما في حالة تمويل الصادرات و التغطية المستقبلية فيما يتعلق بالعملات.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر.

و يمكن إيجاز خطوات إدارة المخاطر كما يلي:[2]

1. تحديد المخاطر: من أجل إدارة المخاطر لا بد ابتداء من تحديدها كل منتج أو خدمة يقدها المصرف ينطوي عليها عدة مخاطر على سبيل المثال: هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح القرض و هذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة و مخاطر تشغيلية. إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية و على مستوى المحفظة ككل.
2. قياس المخاطر: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة و هي: حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر.
3. ضبط المخاطر: بعد تحديد و قياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة و هي ضبط المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة، و ذلك على الأقل لتجني نتائجهم العكسية و هي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

---

[1] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية – حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري** ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و تمويل في البنوك الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2009، ص19.

[2] مفلح محمد عقل، **وجهات نظر مصرفية** ، الجزء 2، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، الأردن ، 2006،ص73.

إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر و بين النفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر، على البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية و الصلاحية.

4. مراقبة المخاطر: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد و قياس المخاطر في دقة و بنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى المصرف، على سبيل المثال : لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات و كذلك فإن توقف العميل عن الدفع يترتب عليه حرمان المصرف من هامش الربح أيضا على هذا القرض ، و بالتالي فإن نظام المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض المصرف على فقدان العائد من هذا القرض على أهمية كبيرة بالنسبة إلى المصرف.

بشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في المصرف التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى المصرف و ما هي الاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل مع هذه المتغيرات.

المطلب الثالث: العناصر الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية

يجب أن تشمل إدارة المخاطر لكل مصرف على العناصر الرئيسية التالية:[1]

1. رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا: تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلى من قبل مجلس الإدارة، والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعينة بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر، أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة وتحديد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر وبالإبلاغ عنها كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

[1] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2006، ص44.

2. كفاية السياسات والحدود: يجب على مجلس الإدارة و الإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المصرف و ذلك باتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر ولذلك يجب تطبيق سياسات وإجراءات ملائمة وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة المصرف.
3. كفاية رقابة المخاطر و أنظمة المعلومات: إن الرقابة الفعالة لمخاطر المصرف تستوجب معرفة و قياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير و بالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة و في الوقت المناسب حول أوضاع المصرف المالية، الأداء و غيرها.
4. كفاية أنظمة الربط: إن هيكل و تركيبة أنظمة الضبط في المصرف هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال المصرف وبالأخص إدارة المخاطر، إن إنشاء و الاستمرار في تطبيق رقابة وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة المصرف في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر و في حال عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مستقبل المصرف سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل و هذا في الحقيقة يتطلب تدخل من السلطات الرقابية من أجل تصحيح هذا الوضع.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر المصرفية

زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة بعد الأزمات المالية التي حدثت في كبريات دول العالم نظرا للدور الذي يلعبه في إدارة المخاطر المصرفية ، فالتدقيق الداخلي له دور فعال في ضمان الكفاءة و الفعالية في القطاع المالي بحيث يوفر ضمانات مستقلة و موضوعية تهدف إلى إضافة قيمة و تحسين عمليات المنشأة.

المطلب الأول: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، و يعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، و أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وهي : [1]

- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية و موضوعية المدقق الداخلي .
- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية و عمليات الحوكمة في المنشأة.

ومن بين أهم الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر:[2]

- مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية.
- تقييم عمليات إدارة المخاطر.
- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.
- إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، مرجع سابق، ص337.

[2] نور الإسلام سعدودي، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA وكالة تقرت)**، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، جامعة ورقلة، 2015، ص19.

و من أجل قيام المدقق بدور فعال في إدارة المخاطر وجب عليه القيام بالمهام التالية:[1]

- الحصول على المستندات التي تبين طريقة المؤسسة في إدارة مخاطرها و التأكد من خلالها على شمولية المعلومات و مناسبتها لطبيعة المؤسسة.
- البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجعة التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير تقييم المخاطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين .
- التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستقر .
- التأكد من وجود آلية تدابير مبكرة للأزمات المالية.

كما أن هناك أدوار يجب على المدقق أن يتجنبها في عملية إدارة المخاطر وهي كالتالي:

- تحديد مستوى إقدام المؤسسة على المخاطر.
- اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة .
- القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة .
- المسائلة عن عمليات إدارة المخاطر.
- تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، و تشكيلات أدوات مهمة و مترابطة في إدارة المصارف.

فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام والتكامل التنظيمي فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ترابط وثيقا.

[1] نور الإسلام ، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA وكالة تقرت)** ، مرجع سابق ، ص19.

و تظهر مستويات العلاقة فيما يلي :[1]

1. مرحلة التخطيط لعملية التدقيق: يراعي عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد إجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر .
2. مرحلة التنفيذ: خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختيار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.
3. مرحلة أوراق العمل: تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.
4. مرحلة إعداد تقرير التدقيق: يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.
5. مرحلة المتابعة: تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منها.

[1] محمد باسو، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص12.

المطلب الثالث: مراحل تدقيق إدارة المخاطر المصرفية

يتم تقييم وتدقيق برامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي بواسطة مدقق خارجي وتشمل العملية بشكل عام الخطوات التالية :[1]

1. مراجعة أهداف إدارة المخاطر وسياستها: تتمثل الخطوة الأولى في تقييم برنامج إدارة المخاطر الذي وضعته المؤسسة ومعرفة أهداف هذا البرنامج ومدى مناسبتها للمصارف ويشمل هذا التقييم عموما تدقيق موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وعندما تكون إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف أخرى وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض بين التطبيق والسياسة يلزم التوفيق بين الاثنين إما بتغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع المخاطر.
2. التعرف على المخاطر وتقييم التعرض للخسارة: بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تأتي خطوة التعرف على احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر والتقنيات المستخدمة للتعرف على المخاطر، ويتم هنا تحليل العمليات لتقرير التعرضات المختلفة للخسارة واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة .
3. تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض (دراسة البدائل): بعد أن يتم التعرف على المخاطر وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل الممكن استخدامها للتعامل مع كل المخاطر، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها والحد منها.
4. تقييم تدابير إدارة المخاطر التي تم تنفيذها: يتم تقييم القرارات الماضية حول كيفية تصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار تم تنفيذه على أكمل وجه، بالإضافة إلى مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة.

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد، إدارات ، شركات ،بنوك)**، مرجع سابق، ص123 .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا يتبين أن إدارة المخاطر أصبحت تعد من الأدوات ذات الأهمية الكبرى في المشروع الاقتصادي، باعتبارها الأداة الوحيدة التي تكفل البنك عنصر البقاء والتطور المتواصل والمستمر، من خلال فتح الطريق أمامها لكي تبصر ما يخفيه المستقبل من أحداث، هذا الأمر الذي أوجب على أصحاب الوحدات الاقتصادية أن تجعل إدارة المخاطر من أولوية الأولويات، وأن ترقى بها إلى مراتب عالية على مستوى الإدارات العليا.

لذا كان لزاما البحث عن السبل المجدية للتخلص من المخاطر أو التخفيف من حدتها من خلال مراحل إدارتها لتلك المخاطر، وأفضل وسيلة لتجنب المخاطر هي الأخذ بالجانب الوقائي، ويتحقق ذلك بوضع ضوابط وإجراءات تستند على الموضوعية والواقعية .

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR وكالة المدية

تمهيد:

تم تخصيص هذا الفصل لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، ونظرا لحجم المعاملات الكبير وكذالك آليات التحكم في المخاطر المتعلقة بتلك التعاملات، وقد حصرنا مجال الدراسة على مستوى وكالة المدية، وهذا بهدف توضيح العلاقة والدور بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف، وذلك بتجسيدها في بعض الحالات من بينها القروض ودراستها بشكل جيد لعدم وقوع المخاطر في المستقبل.

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: قياس المخاطر بالبنك.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، من أحد البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي، وما كان ليبرز لولا السياسات المنتهجة والمعايير المطبقة من قبل المسيرين و الموظفين والإطارات و على رأسهم المدير العام للبنك.

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR إلى القطاع العمومي ، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي، تم إنشاءه بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية[1].

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثروة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية ، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع

[1] محمد زيدان، **أهمية العنصر البشري ضمن المزيج التسويقي الموسع للبنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ، الملتقى الوطني الثاني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، أيام 24 و 25 أفريل 2006، ص8.

زبائنه اقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة[1].

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR.

يمكن تعريفه كما يلي:[2]

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو هيأة عمومية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وكذا يتمتع بالاستقلال في التسيير، كما يقوم بتقديم خدمات مختلفة للقروض، يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين (شركات) بفائدة محددة من طرف البنك بالإضافة إلى تجارة النقود، شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض، كما يمكن له إعادة استثمار رأس المال وأخذ حصص إلزامية على شكل أسهم ضمن كل عملياته المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و الذي أصبح شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري منذ تأسيسه، شارك البنك في عدة عمليات لتنمية وتطوير مجموع القطاعات، كما عرف توسع لمهامه وقدراته.

ويعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنك تجاري صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى، حيث زاد عدد الوكالات من 60 وكالة سنة 1983 إلى 286 وكالة محلية للاستغلال و38 مجمع جهوي للاستغلال في يومنا هذا على المستوى الوطني، كما أن اليد العاملة فيه تتجاوز 6970 عامل أي أكبر يد عاملة مقارنة مع البنوك الأخرى.

بالنسبة لبنك ولاية المدية فيتكون من 07 وكالات متفرعة عبر مناطقها، أما حجم القروض الممنوحة تتغير من يوم إلى آخر ومن ساعة إلى أخرى.

المطلب الثاني: مهام و أهداف و المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولا: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1. **بنك الفلاحة و التنمية الريفية كبنك تجاري:** تتمثل مهامه في:[3]

- معالجة جميع العمليات التي يقوم أي بنك تجاري (قرض، صرف، خزينة).

[1] شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص62.
[2] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وثائق داخلية.
[3] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وثائق داخلية.

- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن.
- المشاركة في جميع مجالات التوفير والاحتياط.
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومي.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاستيراد و محاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني.
- منح قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

2. بنك الفلاحة و التنمية الريفية كوسيلة للمراقبة: [1]

- مراقبة تتطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، وهذا تحت وصاية السلطات المعنية.
- تمويل العمليات الفلاحية التقليدية والزراعية والصناعية، كما و مساعدته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي.
- تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات (الصناعات الصغيرة، التجارة، سيارات الإسعاف، الفلاحين) في شكل قروض تقدم من سنتين إلى سبع سنوات.
- تمويل قطاع الصحة: يمول البنك الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل فتح عيادة طبية، فتح مراكز تصوير طبي، صيدليات، مراكز التحاليل الطبية...الخ على شكل قروض لمدة خمس سنوات بمعدل فائدة 3.5 سنويا.
- تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطور الريف: وتتمثل في تطوير قطاع النقل حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل نقل للمسافرين، وكذا تساهم في دعم مشروع تربية الحيوانات كالأغنام و الأبقار و شراء العتاد الفلاحي لتكوين الفلاحة...الخ، الأطباء، أطباء الأسنان و البيطريين، حرفيين الصناعات التقليدية، التجار الخواص، المؤسسات الخاصة بأشكالها.
- يقدم البنك جملة من قروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية وكذا لموازنة الوضعية المالية للمؤسسات (السحب على المكشوف، تسبيقات بنكية...الخ).

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وثائق داخلية.

ثانيا: المبادئ التي يعتمد عليها البنك

من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه يرتكز البنك على مبادئ ندرجها كما يلي:[1]

1. **مبدأ الاستغلال:** على البنك توفير الجو الناسب للزبون أثناء تعامله معه فعليه توفير المعلومات وبالإضافة للاستقبال الجيد، توفير المعلومات تكون دقيقة وصحيحة للزبون ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية.
2. **مبدأ القرض والمخاطرة:** على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين، وهذا يدفعه للحرص على عودتها وذلك لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي ويأخذ على المقترض ضمان على القروض الممنوحة.
3. **مبدأ السيولة النقدية:** يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه، لمواجهة طلبات السحب في أي وقت.
4. **مبدأ الخزينة:** يلزم البنك بترك نسبة معينة من الأموال في خزينة البنك لتغطية حسابات المتعاملين ومعاملاتهم، أما الفائض فيرسل للبنك المركزي.
5. **مبدأ الأمن:** يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من ضياع أو السرقة ونلمس ذلك من خلال التدقيق والمراقبة الصارمة على الإمضاءات وغيرها.

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

باعتبار بنك البدر بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة ويسعى لتحقيق أهداف اقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى، سنتطرق في هذا الفرع لأهم أهدافه و التي يمكن حصرها في ما يلي: [2]

1. تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك بدر خاصة بعد الإصلاح الأخير و الذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك و أعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية و الريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي، مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج الحدود.

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وثائق داخلية.
[2] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وثائق داخلية.

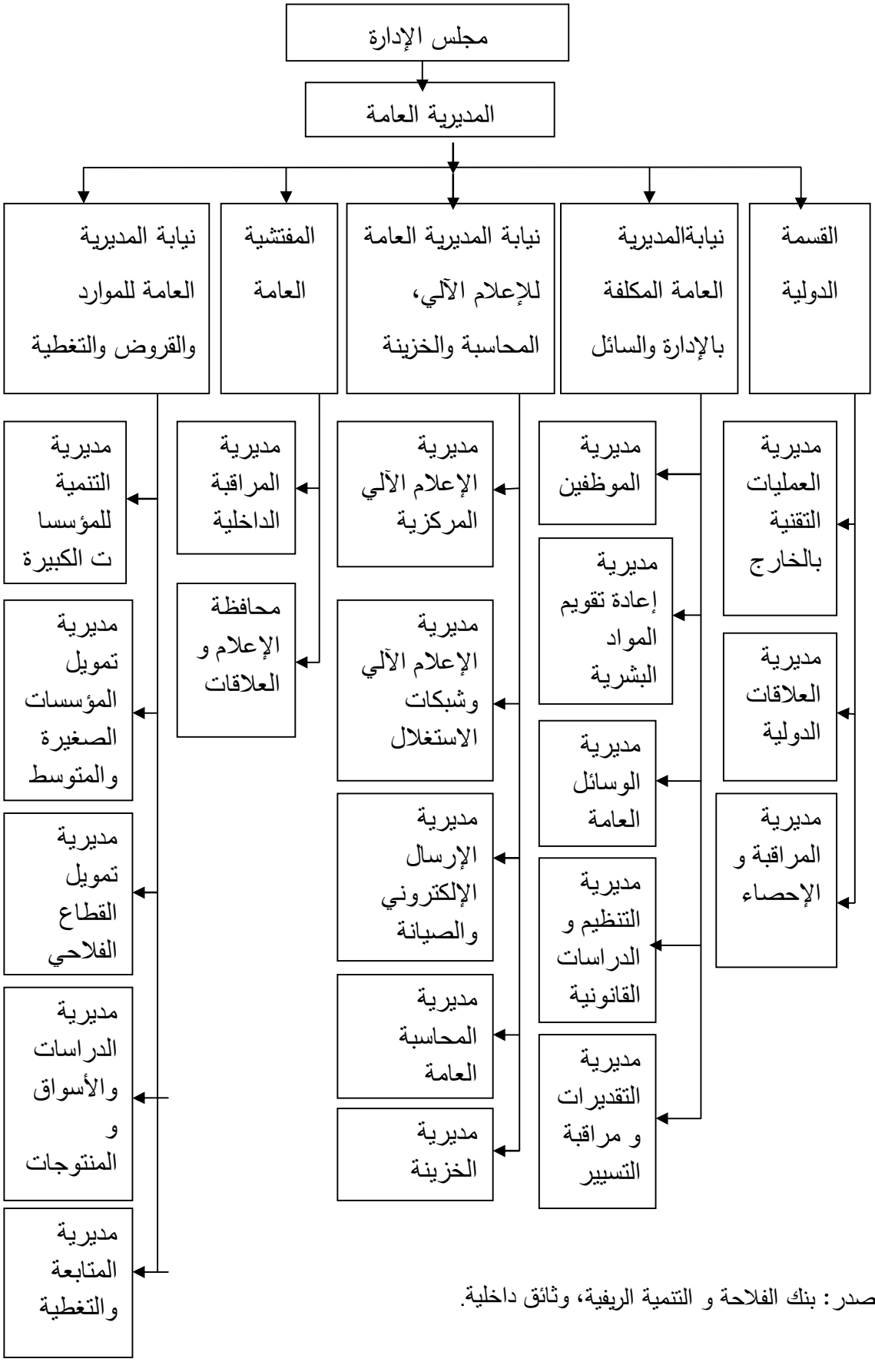
2. يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري وكذا الخصخصة.
3. يرمي البنك على إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية في جميع الموارد.
4. يهدف البنك على ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل و تسيير أحسن.
5. يسعى البنك على تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد العشرية السوداء التي سببت النزوح الريفي.

المطلب الثالث: هياكل بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعد الهيكل التنظيمي أحد الدعامات الأساسية في تكوين أي منشأة، ولهذا ارتأينا البحث في مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1. الهيكل التنظيمي للمديرية العامة

الشكل رقم(3-1):الهيكل التنظيمي للمديرية العامة



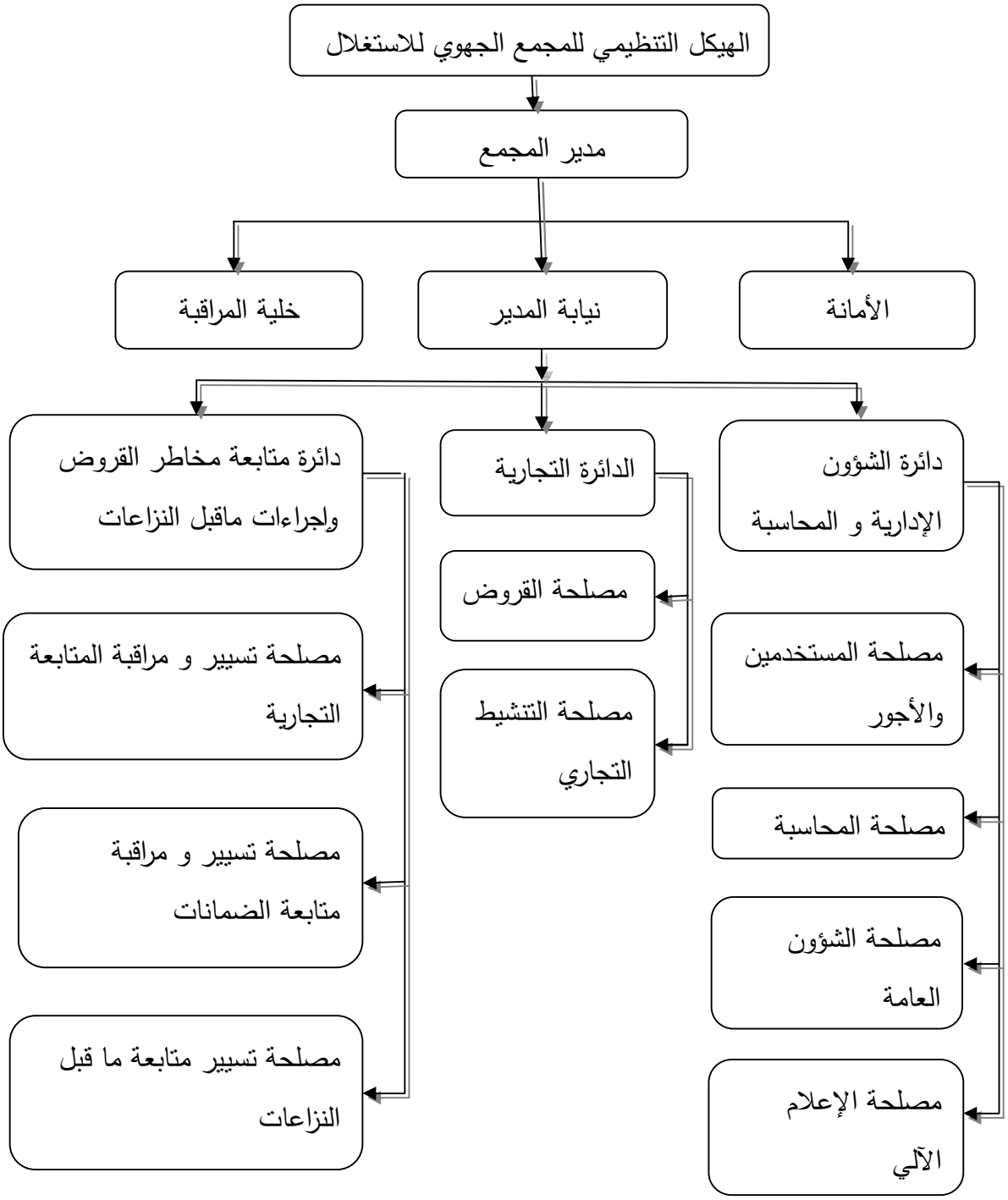
المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وثائق داخلية.

يظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بمجلس إدارة يشرف على التسيير الحسن للبنك من خلال القرارات والقوانين التي يتخذها، يتكون هذا المجلس من رئيس، مدير عام، تعينه وزارة المالية وأعضاء من داخل البنك وعضويين يمثلان الدولة باعتبار البنك شركة مساهمة مملوكة كليا من قبل الدولة كما تقوم بشؤون البنك مديرية عامة تشرف على خمس مديريات فرعية.

2. الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال:

المجمع الجهوي هو مديرية تمثيلية جهوية للمديرية العامة يقوم بإدارة مجموعة من الوكالات المرتبطة به وظيفة الرقابة، التوجيه و الوصاية على هذه الوكالات يترأسه مدير، يقوم بإعطاء التوجيهات لمختلف الدوائر والخلايا الموجودة تحت مسؤوليته المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-2): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال

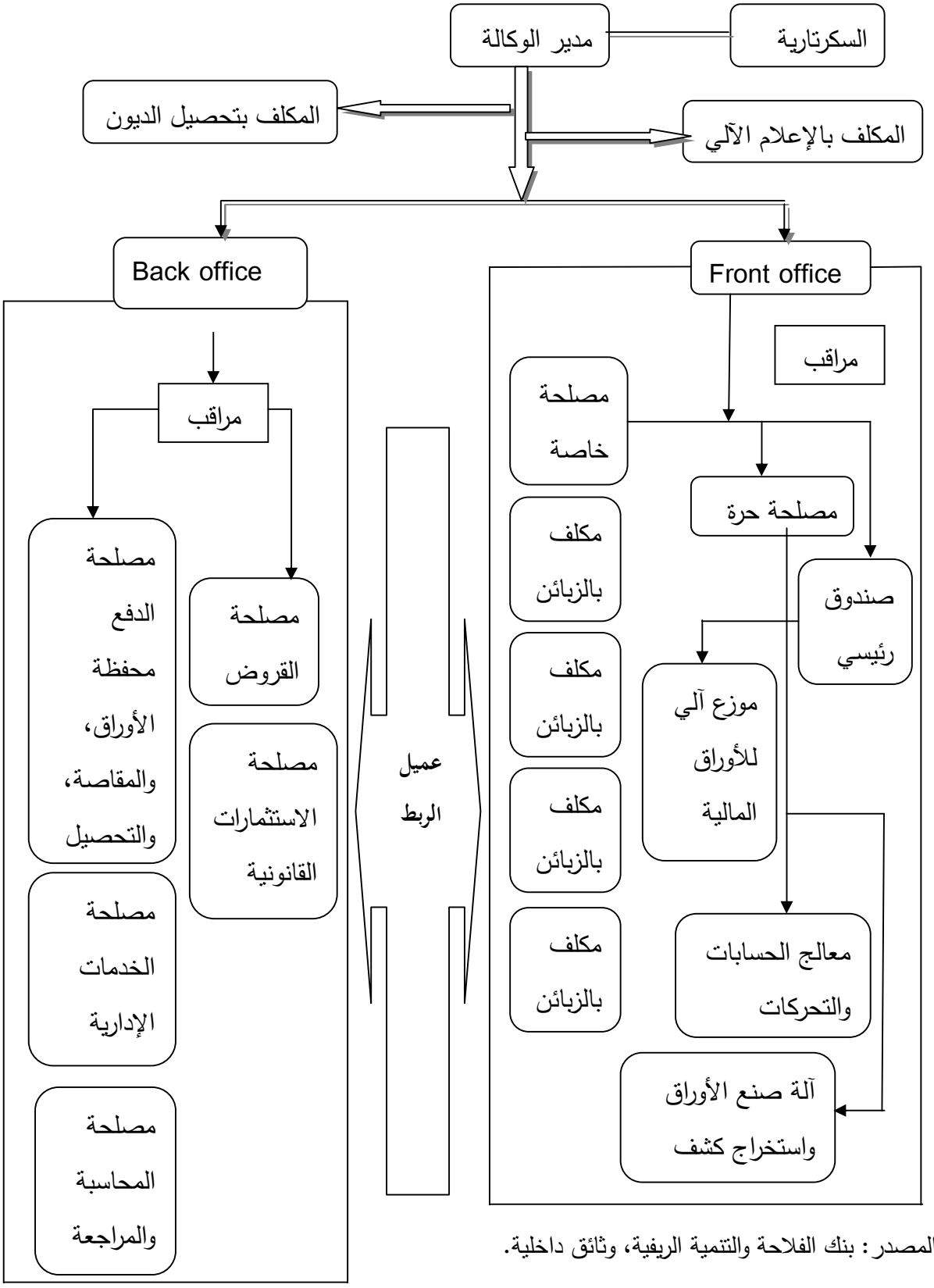


المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وثائق داخلية.

3. الهيكل التنظيمي لوكالة ولاية المدية:

تمثل الوكالة البنكية الخلية القاعدية التي يمارس من خلالها البنك نشاطاته هي الواجهة التي يقدم من خلالها البنك منتجاته ويتعامل مع عملائه ويخدم مصالحهم، وكالة المدية هي وحدة من سبع وكالات تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية موزعة على تراب ولاية المدية ومرتبطة بالمجمع الجهوي للاستغلال لولاية المدية، وهي الوكالة الرئيسية إذ هي الممثلة عن الوكالات الأخرى في بعض العمليات كعمليات التجارة الخارجية فوكالة المدية رمزها 846 في المنظومة البنكية الجزائرية، فالشكل التالي يوضح هيكل الوكالة يأتي على رأسها مدير وهو يسهر على تسيير كل من مصلحة الاستغلال، مصلحة الزبون والخلية الإدارية والأمانة.

الشكل رقم(3-3): الهيكل التنظيمي لوكالة المدية للاستغلال846.



المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وثائق داخلية.

المبحث الثاني: قياس المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أبرز المخاطر التي يتعرض لها هذا البنك، وإلى إدارة المخاطر به وذلك في مجال منح القروض، كذلك كيفية تسيير مخاطر القروض.

المطلب الأول: أبرز المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

1. **مخاطر الائتمان(مخاطر القروض)**: يقصد بها احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه، واحتمال تحقيق الخسارة جراء ذلك، وبالتالي تخفيض الخسارة الناجمة عنها يمكن أن يتحقق إذا كانت علاقة المصرف بالمقترض علاقة مستمرة (يعتبرها البنك من أبرز المخاطر التي يتعرض لها).
2. **مخاطر السيولة:** يقوم البنك التجاري بمنح القروض أو الخصم للأوراق التجارية للغير، حيث أن صاحب الوديعة قد يسحب من حسابه الأموال في أي وقت، والخطر الذي يمكن أن يلحق البنك هو عدم القدرة على مواجهة السحب المستمر من قبل المودعين باعتبار أن القروض التي سحبت للغير تمدد في ميعاد الاستحقاق، فتصبح تلك الودائع والأموال مجمدة، وهي الحالة التي يجدالبنك نفسه في عجز.
3. **مخاطر أسعار الفائدة:**وتحدث مخاطرة تذبذب سعر الفائدة من خلال تفوق تكاليف الموارد المجمعة على عائد الاستخدامات الموزعة، وتكون هذه المخاطرة في عمليات القروض التالية، إذا كان البنك يقرض بمعدل ثابت ويعيد التمويل بمعدل متغير، تقول أنه في مخاطرة ارتفاع معدل الفائدة، وإذا كان البنك يقرض بمعدل متغير ويعيد التمويل بمعدل ثابت، تقول أنه في مخاطرة انخفاض معدل الفائدة.
4. **مخاطر التشغيل:** نعنيبه خطر الخسارة الناشئة عن انخفاض الأنظمة اليدوية أو الآلية في معالجة أو تسجيل أو تحليل القيود بطريقة دقيقة وصحيحة وفي الوقت المقرر، وقد حدد البنك بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لكل منتجاته وخدماته كما تتوفر لديه أحدث الأنظمة وأجهزة الكمبيوتر التي تتيح له تسيير عملياته وبشكل سريع.

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وثائق داخلية.

5. **مخاطر سعر الصرف** :هو ترجمة لأنشطة البنك بين دولة وأخرى، وأهم أشكاله خطر المعاملات الذي يبين بالنسبة للبنك ما إمكانية تحقيق ربحيته عندما تكون قيم العمليات من عملة إلى أخرى.

إن امتلاك البنك لحقوق أو ديون بالعملة الصعبة يؤدي إلى حدوث مخاطرة الصرف التي تنتج عن التغير في سعر صرف العملة التي حررتبها الحقوق، فارتفاع هذا السعر بالنسبة للعملة الوطنية يحقق ربحا في الصرف وانخفاضه يؤدي إلى تحمل خسارة.

المطلب الثاني:إدارة المخاطرفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية(في مجال منح القروض)

إن من وظيفة البنكي الأساسية هو العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار التي من الممكن أن تقع له و ذلك باستعمال مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تعبر عن إدارة المخاطر فيما يتعلق بمنح القروض والتي تتمثل أساسا في ما يلي[1]:

1. **توزيع خطر القرض:** إذا كانت قيمة الائتمان كبيرة جدا ومدته طويلة نسبيا فهذا يعني تجميد لجزء من أموال البنك وفي نفس الوقت الحصول على عائد أكبر، ومع ذلك فإن البنك في هذه الحالة يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من هذا الائتمان، على أن يوزع باقي الائتمان على مؤسسات مالية أخرى.
2. **التعامل مع عدة متعاملين:** يلجأ البنك إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين الاقتصاديين وذلك حتى يتجنب الأخطار التي يمكن أن تحدث وتتعلق بتركز نشاطات البنك على عدد محدود من المتعاملين فإن وقع عدم التسديد كإفلاس أحد المتعاملين فإن المصرف يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل كبيرة.
3. **تمويل أنشطة و قطاعات مختلفة:** تجنبا لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في إحدى القطاعات دون غيرها، فالبنك يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع معين.
4. **متابعة الائتمان:** لا يتوقف دور البنك عند منح الائتمان بل أنه يمتد ليشمل متابعة هذه القروض والتأكد من تسديدها في الأوقات المحددة، ففي حالة عدم التسديد يقوم باتخاذ مجموعة من الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وثائق داخلية.

المطلب الثالث: تسيير مخاطر القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بما أن مخاطر القروض تعتبر من أكثر المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية فإنه يعتمد على سياسة ثلاثية لتسيير مخاطر القروض، يمكن أن نبين هذا في مايلي:[1]

1. سياسة وقائية أو احتياطية:

والمتمثلة في دراسة المشروع أي معرفة الجدوى الاقتصادية للمشروع وهذا قبل منح القرض.

2. متابعة القرض:

وتكون بعد منح القرض فيجب على البنك معرفة كل المستجدات أو متابعة القرض لتفادي وقوع الخطر.

3. **سياسة علاجية:**

وتكون بعد منح القرض وبعد حدوث المخاطر وهنا يحول الملف إلى دائرة التحصيل و المنازعات، فإما يقوم البنك بإعادة جدولة ديون العميل المتعثرة أو إحالة ملفه للعدالة واستخدام الضمان المقدم بغرض استرجاع الدين ويفتح للعميل حساب في الديون المتعثرة.

- عندما يكون للبنك سياسة فعالة لتسيير مخاطر القروض، يؤدي هذا إلى تنمية البنك في حد ذاته وعليه يكون البنك فعال في المجتمع ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وثائق داخلية.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر(حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

تم القيام بتربص تضمن زيارات ميدانية لوحدات البنك محل الدراسة، وقمنا في هذه الفترة بمقابلات ومناقشات من الجهات المختصة من أجل جمع المصادر والوثائق الخاصة، قصد معرفة العلاقة بين التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المصرفية على مستوى وكالة المدية.

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة في التدقيق على طلبات القروض

تقديم القروض يعتبر ضروري من الناحية الاقتصادية لكنه يعرض البنك إلى مخاطر عديدة كعدم تسديد قيمة القرض، لذا على المدقق أثناء دراسته لطلبات القرض أن يتبع كافة الإجراءات الكفيلة بمنع المخاطر، وذلك من خلال (التفتيش و الفحص) بدقة في طلبات القروض.

أولا: دراسة العناصر غير المالية.

يجب على المصرفي أن يأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

1. **العامل البشري:** يتعلق بالثقة الموجودة بين المقرض والمقترض والتي تكون مبنية على أساس أمانة وكفاءة المقترض المهنية والتي لا يمكن معرفتها إلا بعد مرور وقت وبعلاقات متواصلة بين البنك والزبون.
2. **المحيط الاقتصادي، الاجتماعي والمالي:**

أ- **المحيط الاقتصادي:** ويتكون من الهياكل الاقتصادية بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية في القطاع الذي ينشط فيه الزبون على المستوى الوطني والدولي.

ب-**المحيط الاجتماعي:** وهو يشكل عائقا أمام المصرفي الذي يساهم في نمو المؤسسة عن طريق منحها القروض، كما قد يتدخل في حالات جد صعبة عند وجود خطر إفلاس للمؤسسة، غلقها أو تسريح العمال.

ت-**المحيط المالي:** له أهمية كبيرة لأن القرض من خلال المعدلات المطبقة هو من أهم الوسائل السياسة الاقتصادية ومن أهم مقابلات الكتلة النقدية، ولتفادي فائض كبير لهذه الأخيرة ومع النتائج الوخيمة التي قد تنجر عنها (كارتفاع الأسعار) فإن السلطات المالية ملزمة بمراقبة سياسة الإقراض.

3. دراسة السوق:

يتعلق بمعرفة مكانة المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه في السوق المحلي أو الدولي وكذا وضعية هذا القطاع في الاقتصاد.

في نفس الوقت يجب التنبؤ بالتطورات المختلفة للمؤسسة والقطاع، هذه الدراسة يجب أن تكون حسب نوعية القرض المطلوب وكذا الخطر الذي تمثله.

4. الدراسة التقنية:

يقصد بها تحليل وسائل العمل في المؤسسة نوعية التجهيزات وتطوراتها، تنظيم العمل، أدوات وطرق تسويق المنتوج.

ثانيا: التشخيص المالي للمؤسسة :

للقيام به يستعمل المصرفي عدة مفاهيم ووثائق، فيقوم أولا بتحليل عام وتحليل خاص بغرض استخراج مجموعة من النسب والتي تعطي نظرة شاملة عن حقيقة المؤسسة.

1. الوثائق و المفاهيم المستعملة :

للقيام بالتحليل العام يجب أن يكون تحت تصرفه عدد من الوثائق التي يحللها.

أ- **الميزانية:** يجب تحليل الميزانيات الثلاثة الأخيرة للمؤسسة بالإضافة إلى الحالة المالية التقديرية للسنة الجارية.

✓ **تحليل الميزانية:**

- **الأصول:** هناك أولا أدوات العمل المكونة من الاستثمارات (مصانع، معدات، متاجر) بالإضافة إلى الأصول غير المالية (كالترخيص مثلا).

➢ LES TITRES DE PARTICIPATION وهي موجهة لمراقبة بعض الأعمال لتسمح بمعرفة أكثر وحتى لتطوير النشاط، ولدينا أيضا قيم الاستغلال خاصة للمخزون.

➢ المحقق: يتضمن أساسا الزبائن والمتحصل عليه EFFET A RECEVOIRهي ديون المؤسسة على زبائنها.

- الموجود(LE DISPONIBLE) : متكون أساسا من سيولات الصندوق و البنك .
- **في الخصوم** : لدينا أولا رؤوس الأموال الخاصة (يتضمن رأس مال اجتماعي)، المخزونات، الديون الطويلة و المتوسطة الأجل هذه الديون استعملت في تمويل الاستثمارات أو تسديد القروض غير مسددة.

ب- جدول حسابات النتائج:

تعطي معلومات حول نشاط و قدرات للمؤسسة أثناء عملها الاجتماعي، كما تسمح بمعرفة هيكل سعر التكلفة، و هكذا تستطيع معرفة مستقبل المؤسسة و قدرتها على تحقيق أرباح لتأمين جزء من تمويلها الذاتي لحاجياتها.

ت-مخطط التمويل لأجل:

وهي وسيلة تسيير تقديرية التي تضع فرضيات حول حاجيات التمويل المتوازنة (استثمارات، تسديد الديون لأجل الاستثمارات، تطور رأس مال التشغيل، توزيع الأرباح).

ث-مخطط الخزينة :

وهي أيضا وسيلة تسيير تقديرية التي تضع ذات المدى القصير، وهو مخطط يقدر كل شهر الإيرادات وكل ما يخرج من الصندوق.

2. **التشخيص العام:** هو مستقبل من فحص للقرض الممنوح، وهو ما يسمح بمعرفة العوامل الجوهرية لوضعية المؤسسة، بما فيها هيكلتها، قدرتها على وفاء الدين، السيولة والريعية، وهذا برؤية فعالة توضح التحسينات أو التدهورات، والتشخيص العام لا يعني فقط معلومات حول المظهر المالي، ولكن أيضا حول أدوات العمل، دراسة السوق، المحيط الاجتماعي...
3. **التشخيص الخاص:** يكون حسب طبيعة القرض الممنوح، واهتمامات المصرفي ليست نفسها في حالة منح قرض الاستثمار أو قرض التشغيل، ففي الحالة الأولى تهمه ريعية المؤسسة، أما في الحالة الثانية فهي كل التسيير(رأس مال التشغيل، الحاجة إلى رأس مال التشغيل، أهمية ودوران المخزون).

4. **النسب:** فيما يتعلق بالمظهر المالي في التشخيص العام والتشخيص الخاص يرتكز أساسا على تقدير النسب، ويجب التذكير بأن النسبة هي العلاقة بين مقدارين للميزانية أو حسابات النتائج التي تبين استنادا إلى نوعية النسب، على الهيكلة، القدرة على وفاء الدين، السيولة والريعية لمؤسسة ما.

وأبرز هذه النسب هي : فترة استرداد رأس مال المستثمر DRI، مؤشر المردودية IR، معدل العائد الداخيTRI، القيمة الحالية الصافية VAN.

المطلب الثاني: التدقيق على المخاطر في البنك(حالة منح قرض استثمار للعميل x)

1. تقديم المشروع

هو طلب قرض يتمثل في اقتناء سيارة نفعية لنقل بضائعه ومنتجاته إلى السوق، صاحب المشروع هو"ع" مالك ومربي مواشي والأبقار في المنطقة "و" ولاية "م" تم طلب هذا القرض في مارس 2009.

الغرض من اقتناء هذه السيارة هو لترويج البضائع وهي تساهم بفعالية في زيادة الأرباح.

2. خصائص المشروع :

- تقدر الطاقة الإنتاجية للمستثمر بتوزيع 000 30لتر من الحليب.
- تبلغ تكلفة المشروع 000 340 1 دج.
- يسمح هذا المشروع بتحقيق 3 مناصب شغل مقسمون كالآتي:
  - ✓ سائقين
  - ✓ عاملين يدويين

3. دراسة القرض:

- اقتناء سيارة نفعية تبلغ تكلفته 000 340 1 دج.
- التمويل لمدة 05 سنوات بفائدة 5,25%على مبلغ القرض.

تكون مساهمة البنك ب 70%من تكلفة المشروع والمستثمر ب 30% أي يساهم البنك ب000 938دج و المستثمر ب000 402 دج.

- يتم تسديد أقساط القرض كل ثلاثة أشهر.

دراسة مالية المستثمر:

1. تقدير قيمة التداول للمستثمر سنويا

✓ **الأبقار:**

جدول رقم(3-01): تقدير قيمة التداول للمستثمر سنويا

	عدد الأبقار	الإنتاج ل/يوم	الإنتاج السنوي	سعر لتر الواحد	المجموع
موجـــــــودات حالية	12	100	30 000	38.00	1 140 000
المجموع					1 140 000

المصدر: الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

2. قيمة التداول خلال05سنوات:

جدول رقم(3-02): قيمة التداولخلال05سنوات

قيمة نمو رقم الأعمال خلال 05سنوات	
2009	1 140 000.00
%5+2009=2010	1 197 000.00
%5+2010=2011	1 256 000.00
%5+2011=2012	1 319 692.50
%5+2012=2013	1 385 677.13

المصدر:الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

3. مصاريف من رقم الأعمال :

جدول رقم(3-03): مصاريف من رقم الأعمال

السنوات	المجموع
2009	285 000.00
2010	299 250.00
2011	314 212.50
2012	329 923.13
2013	346 419.28

المصدر:الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

4. تكاليف العمال:

سائق واحد: 15 000.00 شهريا، سنويا 180 000.00

عاملين يدويين: 24 000.00شهريا، سنويا 288000.00

تقدير مصاريف العمال خلال 05 سنوات :

مصاريف العمال تزيد كل سنة بنسبة 2%.

جدول رقم(3-04): تقدير مصاريف العمال خلال 05 سنوات

السنوات	الأجر القاعدي	اشتراكات في التأمين	مجموع الأجور
2009	468 000	121 680	589 680
2010	477 360	124 114	601 474
2011	486 907	126 596	613 503
2012	496 645	129 128	625 773
2013	506 578	131 710	638 289

المصدر:الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

5. مصاريف مالية أخرى :

المصاريف المالية الأخرى للتسيير مقدرة ب0,6 من رقم الأعمال و المقدرة ل 05 سنوات و الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم(3-05): مصاريف مالية أخرى

السنوات	المبالغ
2009	6 840
2010	7 182
2011	7 541
2012	7 918
2013	8 314

المصدر :الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

6. التأمين:

جدول رقم(3-06): التأمين

السنوات	المبالغ
2009	10 720
2010	11 256
2011	11 819
2012	12 410
2013	13 030

المصدر :الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

7. التخفيض و الاهتلاك:

جدول رقم(3-07): التخفيض و الاهتلاك

	المبلغ	الرسم	
معدات النقل	1 159 829.00	%20	231 965.82
مجموع الإهتلاك			231 965.82

خلال 05 سنوات :

السنوات	المبلغ	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	ق ح ص
2009	1 159 829.10	231 965.82	231 965.82	927 863.28
2010	1 159 829.10	231 965.82	463 931.64	695 897.46
2011	1 159 829.10	231 965.82	695 897.46	463 931.64
2012	1 159 829.10	231 965:82	927 863.28	231 965.82
2013	1 159 829.10	231 965.82	1 159 829.10	0.00

المصدر:الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

جدول التدفق النقدي :

جدول رقم(3-08): التدفق النقدي

السنوات	الأرباح	الاهتلاك	تدفق نقدي السنوي	تدفق نقدي متراكم
2009	-62 521	231 966	169 445	169 445
2010	-25 028	231 966	206 983	376 383
2011	14 715	231 966	246 681	623 063
2012	56 830	231 966	288 795	911 859
2013	56 830	231 966	288 795	1 200 654
المجموع	40 825	159 829	1 200 654	

المصدر:الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

جدول اهتلاك القرض :

قيمة الاستثمار:1 340 000.00

التمويل الذاتي:402 000.00 30%

قيمة القرض938 000.00 الفائدة 5.25%

جدول رقم(3-09): اهتلاك القرض

السنوات	المبلغ المخفض	الفوائد	الاهتلاك	السنوي	الباقي
2009	938 000.00	49 245.00	168 908.48	218 153.47	769 091.52
2010	769 091.52	40 377.30	177 776.17	218 153.47	591 315.35
2011	591 315.35	31 044.06	187 109.43	218 153.47	404 205.92
2012	404 205.92	21 220.81	196 932.67	218 153.47	207 273.24
2013	207 273.24	10 881.85	207 273.24	218 153.47	0.00
المجموع	-	52 769.02	938 000.00	1 090 767.37	-

المصدر:الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

التدفق النقدي:

جدول رقم(3-10): التدفق النقدي

السنوات	الأرباح	الاهتلاك	تدفق نقدي سنوي	تدفق نقدي متراكم
2009	-62 520.82	168 908.48	106 387.66	106 387.66
2010	-25 028.22	177 776.17	152 747.94	259 135.61
2011	14 714.98	187 109.43	201 824.42	460 960.02
2012	56 829.56	196 932.67	253 762.24	714 722.26
2013	101 442.53	207 373.24	308 715.78	1 023 438.05

المصدر:الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

القدرة السنوية لسداد الأرباح:

جدول رقم(3-11): القدرة السنوية لسداد الأرباح

السنوات	النسبة
2009	-%7
2010	-%3
2011	%2
2012	%6
2013	%11
المجموع	%9

القدرة المتوسطة لتسديد الأرباح سنويا:2%

المصدر:الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

القدرة السنوية لتسديد التدفقات النقدية:

جدول رقم(3-12): القدرة السنوية لتسديد التدفقات النقدية

السنوات	النسبة
2009	%11
2010	%28
2011	%49
2012	%76
2013	%109
المجموع	%164

القدرة السنوية المتوسطة للتسديد :41%.

المصدر:الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

8. جدول حسابات النتائج:

جدول رقم(3-13): جدول حسابات النتائج

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013
المنتجات	1 140 000	1197000	1 25 850	1 256 693	1 385 677
مواد أولية مستهلكة	-285 000	-299 250	-314 213	-329 652	-346 419
خدمات	-29 070	-30 524	-32 050	-32 050	-35 335
القيمة المضافة	825 930	867 227	910 588	910 588	1 003 923
مصاريف شخصية	-589 680	-601 474	-613 503	613 503	-639 289
TAP	0	0	0	0	0
التأمين	-10 720	-11 256	-11 819	-12 410	-13 030
مصاريف مالية	-49 245	-40 377	-31 044	-21 221	-10 882
مصاريف أخرى	-6 840	-7 182	-7 541	-7 918	-8 314
الاهتلاكات	231 966	-231 966	-231 966	-231 966	-231 966
نتيجة الاستغلال	-62 521	-25 028	14715	56 830	101 443

المصدر :الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

9. الميزانيات التقديرية:

الأصول:

جدول رقم(3-14): الأصول

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013
الأراضي	-	-	-	-	-
البناءات	-	-	-	-	-
معدات النقل	1 159 829	1 159 829	1 159 829	1 159 829	1 159 829
تجهيزات المكتب	-	-	-	-	-
الاهتلاك	-231 966	-463 932	-695 897	-927 863	-1 159 829
المخزون	74 832	78 379	132 257	172 592	170 842
الزبائن	65 478	68 581	115 725	151 018	149 487
نواتج استغلال أخرى	46 770	48 987	82 661	107 870	106 776
النقديات	10 537	39 698	36 427	62 305	188 440
مجموع الأصول	1 125 479	931 542	831 002	725 750	615 545

المصدر :الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

الخصوم:

جدول رقم(3-15): الخصوم

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013
الأموال الخاصة	250 000	250 000	250 000	250 000	250 000
النتيجة	-	-62 521	-25 028	14 715	56 830
ديون ط و م الأجل	938 000	769 092	591 315	404 206	207 273
ديون الاستغلال	0	0	0	0	0
الأرباح	-62 521	-25 028	14 715	56 830	101 443
مجموع الخصوم	1 125 479	931 542	831 002	725 750 615	61 545

المصدر :الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

10. جدول تسيير المخزون لخمس سنوات تقديرية (الملحق01)

شملت دراسة المستثمر كل الجوانب المالية من حيث المصاريف واهتلاك القرض...

المطلب الثالث: دراسة البنك و تقييم القرض

تعتمد دراسة البنك في حالة استثمار اقتناء سيارة نفعية على نسبة ربحية المستثمر ونسبة المردودية المالية وعلى الضمانات المقدمة من طرف المستثمر وهناك اعتمادات أخرى يعتمدها البنك في حالات أخرى من القروض.

أولا: دراسة الملف.

تكوين الملف :

- طلب القرض.
- بطاقة الفلاح من الغرفة الفلاحية: لأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتعامل بنسبة أكبر مع الفلاحين لأنه من اختصاصه.
- كشف الاستغلال.
- شهادة جبائية لتوضيح حالة طالب القرض مع مصلحة الضرائب.
- شهادة شبه جبائية لتوضيح حالة طالب القرض مع مصالح الجماعات المحلية مثل: التأمين...
- رخصة السياقة .
- شهادة عدم الدين من الصندوق الفلاحي .
- الدراسة التقنية و الاقتصادية لدراسة الحالة المالية للمستثمر.
- فاتورة شكلية لتوضيح قيمة السيارة.

ثانيا: الدراسة المالية .

1. الدراسة عن طريق جدول حسابات النتائج :

جدول رقم(3-16): الدراسة عن طريق جدول حسابات النتائج

	2010	2011	2012	2013	2014
رقم الأعمال	1 140 000	1197000	1 256 850	1 319 693	1 385 677
الاستهلاكيات	314 070	329 774	346 263	363 575	381 598
الهامش الإجمالي	0	0	0	0	0
القيمة المضافة	825 930	867 226	910 587	956 118	1 003 923
مجموع المصاريف	888 451	892 255	910 873	899 288	902 481
مصاريف شخصية	589 680	601 474	613 503	625 773	638 289
مصاريف مالية	49 245	40 377	31 044	21 221	10 882
تخفيض و الاهتلاكات	231 966	231 966	231 966	231 966	231 966
النتيجة	-62 521	-25028	14 715	56 830	101 443

المصدر :الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن رقم الأعمال يسجل قيمة موجبة و متنامية في السنوات الخمس، هذا يدل أن الحالة المالية للمستثمر جيدة هذا ما يضمن للبنك حقها على المستثمر، كذلك القيمة المضافة متنامية خلال خمس سنوات كما أن النتيجة الصافية سالبة في السنتين الأوليتين و هذا صعب على المستثمر إذ يلجأ إلى أمواله الخاصة لتسديد أقساط القرض و بدايتا من السنة الثالثة فإن المستثمر يحقق أرباح متنامية.

2. التحليل عن طريق النسب المالية :

حساب نسبة الربحية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / أموال الخاصة.

جدول رقم(3-17): التحليل عن طريق النسب المالية

	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الربحية	-	-	%1	%4	%7
نسبة المردودية المالية	-	-	%5	%22	%40

المصدر :الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

نلاحظ أن نسبة الربحية و المردودية منعدمة في السنتين الأوليتين بسبب عدم تحقيق الأرباح ثم تتنامى مما يدل على خطر عدم التسديد للقرض البنكي لكن في السنوات الأخيرة تنامت الأرباح وحقق المستثمر نتيجة موجبة مما تضمن للبنك استرجاع أمواله .

3. جدول تسديد القرض :

قيمة المشروع : 000 134 1.

مساهمة شخصية: 000 402.

قيمة القرض: 000 938 الفائدة 5.25% مدة القرض 5 سنوات .

تسديد الأقساط كل ثلاث أشهر.

الرسم على القيمة المضافة : 17%

جدول رقم(3-18): جدول تسديد القرض(الملحق02)

الفترات	المبلغ المهتلك	الاهتلاك	الفائدة	الرسم	المجموع
10/06/30	938 000	46 900	12 311.25	2 092.91	61 304.16
10/09/30	891 100	46 900	11 695.69	1 988.27	60 583.96
10/12/31	844 200	46 900	11 080.13	1 883.62	59 863.75
11/03/31	797 300	46 900	10 464.56	1 778.98	59 143.54
10/06/30	750 400	46 900	9 849.00	1 674.33	58 423.33
11/09/30	703 500	46 900	9 233.44	1 569.68	57 703.12
11/12/31	656 600	46 900	8 617.88	1 465.04	56 982.92
12/03/31	609 700	46 900	8 002.31	1 360.39	56 262.70
12/06/30	562 800	46 900	7 386.75	1 255.75	55 542.50
12/09/30	515 900	46 900	6 771.19	1 151.10	54 822.29
12/12/31	469 000	46 900	6 155.63	1 046.46	54 102.09
13/03/31	422 100	46 900	5 540.06	941.81	53 381.87
13/06/30	375 200	46 900	4 924.50	837.17	52 661.67
13/09/30	328 300	46 900	4 308.94	732.52	51 941.46
13/12/31	281 400	46 900	3 693.38	627.87	51 221.25
14/03/31	234 500	46 900	3 077.81	523.23	50 501.04
14/06/30	187 600	46 900	2 462.25	418.58	49 780.83
14/09/30	140 700	46 900	1 846.69	313.94	49 060.63
14/12/31	93 800	46 900	1 231.13	209.29	48 340.42
15/03/16	46 900	46 900	644.22	109.52	47 653.74
المجموع	_	938 000	129 296.81	21 980.46	1 089 277.27

المصدر:الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المقدمة من طرف الزبون إلى البنك.

الضمانات المقدمة من طرف المستثمر:

قدم الزبون شاحنة من نوع جاك 2008، ولكي يضمن البنك أمواله اقترح على الزبون ما يلي :

- مساهمة شخصية.
- تعهد برهن السيارة الممولة.
- تأمين السيارة من كل المخاطر وإعادة تأمينها حتى نهاية مدة القرض وتسديده.
- إمضاء 20 سند لأمر حسب أقساط المسددة.

إذ وافق المستثمر على كافة شروط البنك فإنه وبطبيعة الحال على البنك تقديم القرض للمستثمر.

ملاحظة: كل المعلومات المقدمة في التربص مقدمة من طرف البنك.

رأي البنك:

إن علاقتنا مع السيد"م" هو مربي الأبقار في المنطقة "ح" تسمح له بالحصول على قرض لشراء سيارة تجارية من نوع تيوتا ب 000 140 1دج وهذا في إطار INVEST-VAN هذه السيارة تسمح له بتخفيض تكاليف النقل.

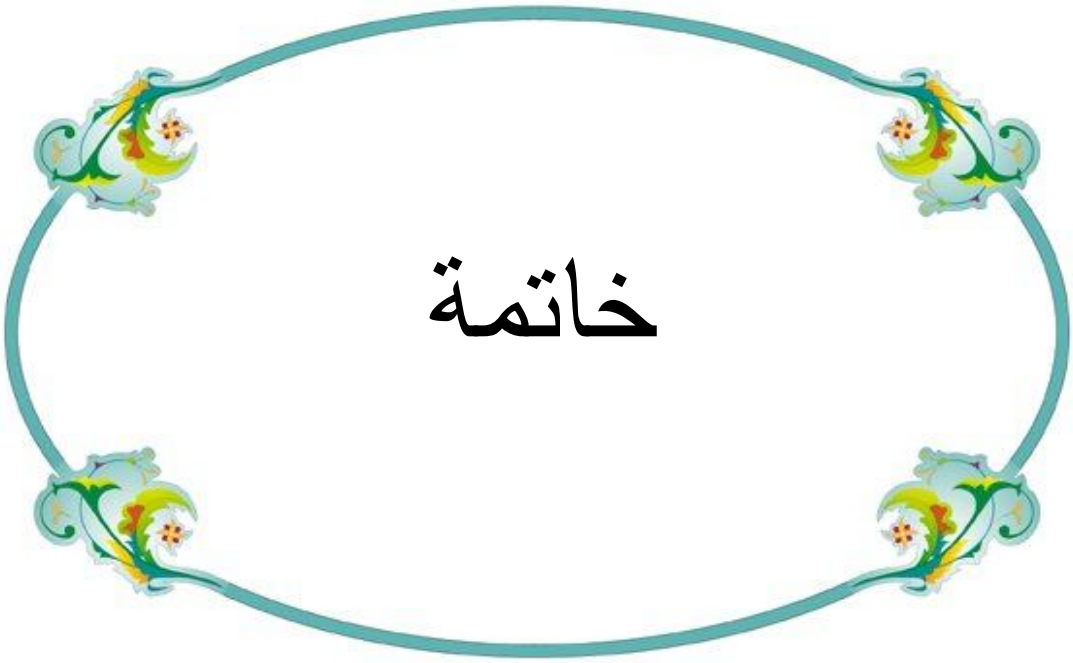
إن الدراسة التقنية لميزانيات تقديرية لخمس سنوات القادمة، تبين لنا أن الهيكل المالي لشركته متوازن مما يجعل الموارد تغطي الأموال الدائنة إلى حد كبير مما يشكل هامش أمان.

ورقم الأعمال المحقق للمستثمر يتزايد سنة بعد سنة، وبداية من السنة الأولى قدر ب 000 140 1 ليرتفع إلى 677 385 1 في السنة الخامسة وهو يتزايد ب5%سنويا.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلي التعرف على المؤسسة محل الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية، ولقد سمح لنا هذا التربص إلى التعرف إلى أبرز المخاطر التي يتعرض لها البنك ووجدنا أن البنك يتخوف من خطر عدم السداد أكثر من المخاطر الأخرى التي تواجهه، بالإضافة إلى كيفية تسيير الخطر والوقوف على الإجراءات المتبعة في التدقيق على طلبات القروض وذلك بأخذ عينة لأحد العملاء، لذا على المدقق أثناء دراسته لطلبات القرض أن يتبع كافة الإجراءات الكفيلة بمنع المخاطر، وذلك من خلال التفتيش والفحص بدقة في طلبات القروض.

ومن خلال الدراسة التقنية لميزانيات تقديرية لخمس سنوات القادمة من طرف البنك، تبين لنا أن الهيكل المالي لشركة العميل متوازن مما يجعل الموارد تغطي الأموال الدائنة إلى حد كبير مما يشكل هامش أمان، الذي يضمن للبنك استرجاع القرض.



خاتمة

استهدفت الدراسة دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، و لتحقيق هذا الهدف عرضت الدراسة الجهود المبذولة منا لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي محل الدراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

يعتبر التدقيق الداخلي نشاطا مستقلا وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتحسين أداء المصارف ومساعدته في تحقيق الأهداف من خلال توفير أساليب رقابية تقيم وتحسن فعالية عمليات إدارة المخاطر، كما يعتبر أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المصارف لمواجهة المخاطر والحد منها.

إضافة إلى أن التدقيق الداخلي يقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات المصرفية، ومن المعروف أن عامل الثقة بالنسبة للمصرف يعتبر شرطاً ضرورياً لنجاحه، لذلك فإن احتفاظ المصارف بهيكلة سليمة وتنفيذ إجراءات التنظيم والمراقبة وكذلك احترام القواعد الوقائية، فكل ذلك يسمح لها بمواجهة تغيرات المحيط والمخاطر الناتجة عنه.

و عندما تتمكن إدارة المخاطر المصرفية من وضع آليات للتعامل مع تلك المخاطر، سوف تجد الوقت الكافي للتعامل مع المخاطر التي ترتبط بعملياتها، و ما لم يتحقق لها ذلك فإن تاثير المخاطر قد يأخذ المصرف إلى طريق الإفلاس.

و هناك سبل عديدة للتعامل مع هاته المخاطر من بينها الطريقة الوقائية و ذلك بتجنب المخاطرة أو تحويلها أو السيطرة عليها.

حيث يتمثل عمل المدققين الداخليين بشأن إدارة المخاطر في توفير تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات والرقابة الداخلية في المؤسسات بصفة عامة، وتوجد مبادئ لإدارة المخاطر تشمل تقييمها، والرقابة على التعرض لها ومراقبتها، ويعنى ذلك أن التدقيق الداخلي يسهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة والتزام المصرف بها.

فبعد دراسة الإطار النظري و إسقاطه على أرض الواقع من خلال تربص الذي أجري في بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المدية – فقد خلصت دراسة هذا الموضوع إلى عدة نتائج وتوصيات و كذا الاقتراحات التي تبدو ضرورية.

اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الجانب النظري والدراسة الميدانية تم التوصل إلى ما يلي:

- ✓ الفرضية الأولى: يتم تقدير المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال أبعاد ثلاثية تتمثل في: حجم المخاطر، مدة المخاطر، احتمالية حدوث هذه المخاطر، وتتمثل أساليب إدارة المخاطر في البنك في: تجنب المخاطر ويتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة، أو السيطرة عليها وذلك من خلال تقليل احتمالات حدوث الخسارة، أو تحويلها.
- ✓ الفرضية الثانية: الدور الذي تؤديه وظيفة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتمثل في كشف المخالفات المصرفية باكتشاف الأخطاء في القوائم المالية، من خلال إتباع كافة الإجراءات الكفيلة بمنع المخاطر من خلال تقديم، تقييم وفحص التقارير المالية، ويوجد ترابط بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر يكمن في اعتماد إدارة المخاطر في بناء قراراتها على توصيات واقتراحات المتوصل إليها في التقرير النهائي للمدقق الداخلي.
- ✓ الفرضية الثالثة: بعد إعداد التقرير النهائي للمدقق الداخلي تكون هناك متابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين التدقيق وإدارة المخاطر.

النتائج:

خلصت الدراسة بالنتائج التالية:

- ✓ أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والنزاهة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بأداء الأعمال الموكلة إليه.
- ✓ إمكانية تقديم خدمات التأكيد لتطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب، والخدمات الاستشارية لتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاقتراحات الازمة لاتخاذ القرارات في إدارة المخاطر مما يؤدي إلى تحسين فعالية أداء أنشطتها.
- ✓ يقوم قسم التدقيق بإعداد خطة التدقيق وتطويرها وتحديد الأهداف بالاعتماد على المخاطر.

- ✓ التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي تبين أن أنشطة التدقيق تمت وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
- ✓ من بين أهم الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر: مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية، تقييم عمليات إدارة المخاطر، إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر، تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية، إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.
- ✓ يتم تدقيق إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية في حالة منح قرض من خلال الإجراءات التالية: دراسة العناصر غير المالية المتمثلة في (العامل البشري، المحيط الاقتصادي والاجتماعي...)، ودراسة العناصر المالية المتمثلة في (الميزانية، جدول حسابات النتائج ...).
- ✓ هناك ترابط بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يكمن في اعتماد إدارة المخاطر في بناء قراراتها على توصيات واقتراحات المتوصل إليها في التقرير النهائي للمدقق الداخلي.
- ✓ يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المعلومات المشتقة من القوائم المالية المدققة من طرف المدقق الداخلي، ليبني عليها قرارات منح القروض والتسهيلات بعد دراسة الوضعية المالية والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

التوصيات:

تم اقتراح جملة من التوصيات هي :

- ✓ استحداث قسم ادارة المخاطرة في الهيكل التنظيمي للمصرف، الذي يمكنها من وضع آليات للتعامل مع المخاطر.
- ✓ ضرورة إرساء نظام اتصال فعَّال بين إدارة المخاطر و الإدارات الوظيفية المختلفة في المصرف، مما يضمن تبادل المعلومات، و إيصال المقترحات و الانشغالات المتعلقة بأي خطر في كلِّ مستويات المصرف.

- ✓ ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف.
- ✓ ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها، من أجل الحصول على الخبرة والمؤهل العلمي كعامل رئيسي للتعامل مع مختلف المخاطر.
- ✓ متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر، حيث يتوقف نجاح المدقق الداخلي في منهج عمله على إتباعه لمعايير التدقيق المتعارف عليها فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياسا للأداء الذي يقوم به المدقق في تنفيذ عملية التدقيق، وبالتالي وجود نهج واقعي أكثر شمولية لإدارة المخاطر.
- ✓ العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجهه.
- ✓ يجب على الباحثين والأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق توجيه بحوثهم ودراساتهم المستقبلية تجاه موضوع إدارة المخاطر وعلاقتها بأنشطة التدقيق والرقابة الداخلية في ضوء التطورات المتلاحقة على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والمهنية.

أفاق البحث:

هناك عدد من المواضيع التي يجب أن تتناولها البحوث المستقبلية والتي منها:

- ✓ دراسة دور التدقيق الداخلي الإلكتروني في تحسين أداء المصارف في الجزائر وتحقيق قيمة مضافة لها.
- ✓ دراسة دور المدقق الداخلي في تقييم البعد الإستراتيجي لمخاطر رأس المال الفكري.
- ✓ دور التدقيق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد الإداري والمالي في بيئة الوحدات الإدارية الحكومية.
- ✓ دراسة دور التدقيق الداخلي في تحسين وتطوير الأداء بالمصارف الجزائرية.


قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. آل شبيب دريد كامل، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، بدون طبعة، دار المسيرة، عمان، الأردن،2007.
2. التميمي هادي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
3. التهامي محمد طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
4. الحدرب زهير، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2010.
5. الخطيب خالد راغب، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء، عمان، 1998.
6. الخطيب خالد وخليل محمود الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات (النظري والعملي)**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر، عمان، 2009 .
7. الخطيب سمير، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك . منهج علمي و تطبيق عملي**، بدون طبعة، شركة الحلال للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
8. الراوي خالد وهيب، **إدارة المخاطر المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
9. السوافري فتحي رزق وعبد الفتاح الصحن، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
10. الشمري صادق راشد، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 2013.
11. الصبان محمد سمير وسليمان محمد مصطفى، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
12. الصبان محمد سمير ونصر علي عبد الوهاب، **المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

13. الصبان محمد سمير، **الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.
14. الصبان محمد سمير، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.
15. الصحن عبد الفتاح و الصبان محمد سمير، **أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
16. الصحن عبد الفتاح وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
17. الصحن عبد الفتاح وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
18. القبطان محمد، **قواعد المراجعة في أعمال البنوك**، دار النصر للنشر، القاهرة، 2006.
19. القزويني شاكر محمد، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
20. الكراسنة إبراهيم، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.
21. المطارنة غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصرة: الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2006.
22. الوردات خلف عبد الله، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2006.
23. تيزري جيهان، **استعراض إدارة المخاطر المؤسسة في منظومة الأمم المتحدة**، ترجمة ايستفان بوشنا، وحدة التفتيش المشتركة، جنيف، 2010.
24. جمعة أحمد حلمي، **التدقيق والتأكيد الحديث، دار الصفاء**، عمان، الأردن، 2009.
25. جمعة أحمد حلمي، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2005.
26. جمعة أحمد حلمي، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**، دار الصفاء، عمان، 2013.

27. حماد طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.

28. حماد طارق عبد العال، **إدارة المخاطر. أفراد. إدارات. شركات.بنوك.مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007.

29. سرايا محمد السيد وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008/2007.

30. سلامة مصطفى صالح، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2000.

31. صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

32. عاطف عبد المنعم وآخرون، **تقييم و إدارة المخاطر .مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي**، الطبعة الأولى، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر، 2008.

33. عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

34. عبد الله خالد أمين، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998.

35. عبد الله خالد أمين، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشٍر، عمان، الأردن، 2000.

36. عقل مفلح محمد، **وجهات نظر مصرفية**، الجزء 2، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2006 .

37. هورشر كارين، **أساسيات إدارة المخاطر المالية**، تعريب عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي، بدون طبعة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

ثانيا: المذكرات

1. الراوي سينا أحمد عبد الغفور، **استخدام منهج سيجما ستة SIGMA SIX في ضبط جودة التدقيق الداخلي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
2. المدهون إبراهيم رباح إبراهيم، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2011.
3. النونو كمال محمد سعيد كامل، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
4. إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
5. باسو محمد، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
6. بن كوادر فتيحة، **إدارة المخاطر و أثرها على عملية اتخاذ القرارات الإدارية . دراسة حالة بوكالة بنك الجزائر الخارجي**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة و تسيير المؤسسة، جامعة المدية، 2015/2014.
7. بوسنة حمزة ، **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.
8. خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل في البنوك الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2009.
9. سعدودي نور الإسلام، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت)**، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، جامعة ورقلة، 2015.
10. عبد الصمد عمر علي، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

11. عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة**، مذكرة ماجستير، تخصص، إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2012.

12. عتش عبده أحمد، **إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية**، شهادة ماجستير في المحاسبة، جامعة طنطا، مصر، 2011.

13. عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2007.

14. علون محمد لمين، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية، (دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة)**، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة بسكرة، 2016/2015.

15. عناني عبد الله، **التدقيق الداخلي للائتمان ومخاطره في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، 2011.

16. هيدوب ليلى ريمة، **المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأشغال في آبار (ENTP)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، 2012.

ثالثا: الملتقيات

1. بنور جهاد، **التوجيه الإسلامي للتدقيق الداخلي كأداة لدعم مصداقية التقارير المالية**، الملتقى الوطني الرابع حول: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 20-2013/11/21.

2. محمد زيدان، **أهمية العنصر البشري ضمن المزيج التسويقي الموسع للبنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، الملتقى الوطني الثاني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، أيام 24 و 25 أفريل 2006.

3. لقيطي الأخضر وغربي حمزة، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مداخلة بعنوان أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية – دراسة ميدانية–** ، جامعة سطيف،2011/03.

ثالثا: المجلات

1. طهراوي أسماء وبن حليب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد19، العدد1، 2010.

رابعا: المواقع الالكترونية

1. قسم الدراسات الفنية والبحوث، **دليل استرشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات**، ديوان الرقابة المالية، دائرة الشؤون الفنية والدراسات، جمهورية العراق، 2007، متاح على الموقع: https :www.google.com www.d-raqaba-m.iq.22-05-2017.10:00

الملاحق

PLAN DE FINANCEMENT SUR 5 ANNEES

DESIGNATION			Anneé01	Anneé02	Anneé03	Anneé04	Anneé05
AVOIR DEBLT D'ANNEE			10 000.00	10 536.52	39 697.94	36 426.81	62 304.89
ENCAISSEMENT(RECETTS) DU 1er trimestre		1er trim	285 000.00	299 250.00	298 501.88	311 426.97	346 419.28
DEPENSES	Charge d'Exploitation 1er trim		-242 638.75	-247 515.6	-252 542.30	257 724.28	-263 067.19
	Remboursemert de l'emprunt 1er trim		-42 227.12	-44 444.04	-46 777.36	-49 233.17	51 818.31
Solde fin du 1er trimestre			10 134.13	17 826.87	38 880.16	42 896.33	93 838.67

ENCAISSEMENT(RECETTS) DU 2éme trimestre		2er trim	285 000.00	10 536.52	298 501.88	313 426.97	346 419.28
dépenses	Charge d'Exploitation 2éme trim		-242 638.75	299 250.00	-252 542.30	-257 724.28	-263 067.19
	Remboursemrt de l'emprunt 2éme trim		-42 227.12	-247 515.6	-46 777.36	-49 233.17	51 818.31
Solde fin du 2éme trimestre			10 268.26	25 117.23	38 062.38	49 365.85	125 372.14

ENCAISSEMENT(RECETTS) DU 3éme trimestre		3er trim	285 000.00	10 536.52	298 501.88	313 426.97	346 419.28
dépenses	Charge d'Exploitation 3éme trim		-242 638.75	299 250.00	-252 542.30	-257 724.28	-263 067.19
	Remboursemrt de l'emprunt 3éme trim		-42 227.12	-247 515.6	-46 777.36	-49 233.17	-51 818.31
Solde fin du 3éme trimestre			10 402.39	32 407.59	37 244.59	55 835.37	156 906.22

ENCAISSEMENT(RECETTS) DU 4éme trimestre		4er trim	285 000.00	10 536.52	298 501.88	313 426.97	346 419.28
dépenses	Charge d'Exploitation 4éme trim		-242 638.75	299 250.00	-252 542.30	-257 724.28	-263 067.19
	Remboursemrt de l'emprunt 4éme trim		-42 227.12	-247 515.6	-46 777.36	-49 233.17	-51 818.31
Solde fin du 4éme trimestre			10 536.52	39 697.94	36 426.81	62 304.89	188 439.99

EDITE LE : 017

NUMERO DOSSIER :
COMPTE REGLEMENT :
COMPTE DE PRET :
TYPE DE PRET :

RET : 060 MOIS TAUX DU PRET : 05,50 <VARIABLE>
: NEANT TAUX T.V.A. : 17,00 %
RTISSEMENT : 060 MOIS 1ERE UTILISATION : 23-03-2010
: TRIMESTRIELLE FIN UTILISATION : 31-03-2010

TE : 938.000,00
ILISE (UTILISE) : 938.000,00
FFERE : NEANT
TERCALAIRES : 0,00
D'ENGAGEMENT : NEANT

A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	T A X E S	T O T A L ETAT	
8.000,00	46.900,00	12.311,25	2.092,91	61.304,16	ECHUE
1.100,00	46.900,00	11.695,69	1.988,27	60.583,96	ECHUE
4.200,00	46.900,00	11.080,13	1.883,62	59.863,75	ECHUE
7.300,00	46.900,00	10.464,56	1.778,98	59.143,54	ECHUE
0.400,00	46.900,00	9.849,00	1.674,33	58.423,33	ECHUE
3.500,00	46.900,00	9.233,44	1.569,68	57.703,12	ECHUE
6.600,00	46.900,00	8.617,88	1.465,04	56.982,92	ECHUE
9.700,00	46.900,00	8.002,31	1.360,39	56.262,70	ECHUE
2.800,00	46.900,00	7.386,75	1.255,75	55.542,50	ECHUE
5.900,00	46.900,00	6.771,19	1.151,10	54.822,29	ECHUE
9.000,00	46.900,00	6.155,63	1.046,46	54.102,09	ECHUE
2.100,00	46.900,00	5.540,06	941,81	53.381,87	ECHUE
5.200,00	46.900,00	4.924,50	837,17	52.661,67	ECHUE
8.300,00	46.900,00	4.308,94	732,52	51.941,46	ECHUE
1.400,00	46.900,00	3.693,38	627,87	51.221,25	ECHUE
4.500,00	46.900,00	3.077,81	523,23	50.501,04	ECHUE
7.600,00	46.900,00	2.462,25	418,58	49.780,83	ECHUE
0.700,00	46.900,00	1.846,69	313,94	49.060,63	ECHUE
3.800,00	46.900,00	1.231,13	209,29	48.340,42	ECHUE
6.900,00	46.900,00	644,22	109,52	47.653,74	ECHUE
	938.000,00	129.296,81	21.980,46	1.089.277,27	

NTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

U RESPONSABLE BADR

SIGNATURE DU CLIENT

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.

يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية، و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 05: الرسوم والعمولات

- تكون جميع الرسوم والعمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض، إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 06: كيفية استعمال القرض

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البك و كذلك بالإمضاء على السندات لأمر.

المادة 07: طرق التسديد

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن بل الشروط الخاصة، فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسخة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.
- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.
- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.
- إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الخاصة بموجب مراجعة جدول التسديد

المادة 08: الضمانات

- لضمان الوفاء بأصل القرض، الفوائد، المصاريف، العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا.
- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

المادة 09: التسديد المسبق

- للمقترض الحق في التسديد المسبق القرض جزئيا أو كليا.
- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة .

المادة 10: الترخيص بالخصم

- يعطي المقترض الترخيص البنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي يكفي للتسديد الأقساط، من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات – مصاريف – ضرائب) .

المادة 11: شروط الفسخ.

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء في أصل، فوائد و مصاريف أخرى وملحقات، فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:

• التصريح الخاطئ للمقترض.
• دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.
• تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
• عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
• كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقترض، و التي يمكن أن تؤثر على تسديد القرض.
• البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
• عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 12: مراقبة القرض

- حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي:

• تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية.
• تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، و وثائق الحسابات و الملحقات و كذا تقرير محافظ الحسابات و الملحقات و كذا تقرير محافظ الحسابات.
• تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك و كذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.
• كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان و بناءا على الوثائق المقدمة من تطابقها.

اتـــفاقية القـــــرض

(ملحق رقم 11 وجيز تسيير القرض / أفريل 1994)

بين الموقعين أسفله : .....، الممثل القانوني للبنك (المدير).

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000,00 دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمـــة تحت رقم 00/11640 ب 00، الكـــائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش، و الممثلة من طرف:

من جهة

و

السيد(ة).....

(الشكل القانوني للشركة إذا كان شخص معنوي) – المقر .....

حيث اتفقا و أقرا على ما يلي: فيما يلي : طبيعة القرض قصير المدى ، "قرض متوسط المدى" أو "طويل المدى"

لمؤسسة عامة أو خاصة

من جهة أخرى

موضوع الاتفاقية :

بموجب هذه الاتفاقية، يمنح البنك المقترض المذكور أعلاه قرض الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي:

I ـ الشروط الخاصة للقرض

رقم القرض: .... – ..... قيمة القرض ..... دج المدة : D مدة التأجيل : .....

نسبة الفوائد المتغيرة : .....% النسبة القاعدية : .....% (+) الهامش .....% (-) فوائد عن تأجيل دفع الشطر الأول

عمولة التعاهد: 0,00 دج تاريخ بداية استعمال القرض: ../../.... رقم حساب التسديد : ...-..-...-...-...

آجال التسديد : فصلي مصاريف الضمان : ..... مكان إقامة المشروع : .....

– الضمانات الاحتياطية الحاصرة:

– .....

– .....

– .....

– .....

– .....

الضمانات و الاحتياطات غير الحاصرة:

– .....

– .....

– .....

– .....

– .....

II ـ الشروط العامة للقرض :

المادة 01: مبلغ القرض :

يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشـــروط الخاصـــة.

المادة 02: موضوع القرض

بناءا على طلب التمويل المقـدم مـن طـرف المقتـرض، فـإن القـــرض موضـوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المـذكور فـي الشـروط الخاصة، و هـذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليهـا بين الأطـــراف.

المادة 03 : مدة القرض

– يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصـة.

– غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لـم يسـجل بداية الاستهـــلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فـإن هـذه الاتفاقيـة تعتبـر ملغاة إذا لم يقبـل البنك تمديـدهـــا.

المادة 13: التزامات المقترض

- مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول، و ما تمام العدين مدينا بموجب هذه الاتفاقية، فهو ملزم بما يلي:

* عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا او المستقبلية، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.

* العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية و كذا وسائل الإنتاج و الخدمات.

* تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين، و في حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.

* تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج او الخدمات.

المادة 14: العقوبات التأخيرية

- كل تأخير في دفع المبالغ المستحقة من طرف المقترض تؤدي إلى خصم فوائد التأخير، دون توجيه إنذار بالدفع.

- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15: العمولة و المصاريف

يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة.

المادة 16: تسوية النزاع

- كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن

- لتنفيذ هذه الاتفاقية، يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر

BADR - alger